التوجهات المستقبلية

داليا الهواري وميرال شحاته

13

في إطار الشراكات الفعالة والحوكمة الرشيدة، سيساهم التمكين الاقتصادي في تحقيق نتائج أفضل في الحد من الفقر المدقع وتعزيز الشمول.

مقدمة

شهد العالم، خلال السنوات القليلة الماضية، نقلة نوعية في الطريقة التي تعمل بها الاقتصادات، فهي تتوجه نحو نموذج أعمال جديد قائم على ضمان الاستدامة وذلك من خلال دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في سياساته واستراتيجياته وعملياته الأساسية. وتُعد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي تبناها قادة العالم رسمياً في عام 2015 بمثابة المحفز لهذا التحول الهيكلي. وتمثل هذه الخطة نموذجاً لتعزيز الانتقال المنشود إلى اقتصادات خضراء وأكثر شمولاً ومرونة، من خلال تحقيق أهدافها السبعة عشر للتنمية المستدامة عبر ركائز الاستدامة الرئيسية الثلاث: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية. وهي تؤكد كذلك على الهدف العالمي المتمثل في عدم إهمال أحد.

في عام 2016 ، شرعت مصر في برنامج طموح للإصلاح الاقتصادي. وفي ذات الوقت، كانت مصر تستهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال إدماجها في سياستها الوطنية، مؤكدةً بذلك على التزامها بخطة عام 2030. ومع ذلك، يمثل تمويل أهداف التنمية المستدامة تحدياً رئيسياً ليس فقط لمصر، بل للعالم بأسره. فالاقتصادات المتقدمة والنامية

تواجه على حد سواء فجوة كبيرة في الاستثمار تتعلق بأهداف التنمية المستدامة، وقد زادت اتساعاً خلال جائحة كوفيد-19. ويُعد هذا التقرير أول تقرير وطني عن التمويل من أجل التنمية في مصر، بل وفي المنطقة العربية والعالم. ويمكن اعتباره بمثابة نقطة انطلاق نحو إصدار تقارير مستقبلية تهدف إلى دعم مناقشة السياسات حول عملية تعبئة الموارد الوطنية، وكذلك دعم حوار السياسات حول عملية تقييم خيارات التمويل وتحديد الأولويات بين بدائل الاستثمار المختلفة من أجل تحقيق أهداف التنمية الوطنية، استناداً إلى التوصيات الرئيسية التي يسردها التقرير.

ويناقش التقرير مجالات العمل الرئيسية الواردة في خطة عمل أديس أبابا بالإضافة إلى القضايا المستجدة التي أبرزتها التقارير العالمية للتمويل من أجل التنمية التي أصدرتها الأمم المتحدة. ومن المأمول أن يُعد هذا التقرير بصورة سنوية، ليس فقط لأغراض التحديث، ولكن أيضاً لتقييم التقدم المحرز نحو تمويل أهداف التنمية المستدامة في ضوء آخر التطورات، على الأصعدة العالمية أو الإقليمية أو الوطنية على حد سواء، وكذلك لمواجهة التحديات الجديدة المرتبطة بالاستفادة من مصادر التمويل المختلفة. كما أن إجراء المزيد من التحليل على المستوى المحلي باستخدام بيانات دقيقة وأكثر تفصيلاً، هو أمر هام لتعزيز جهود توطين أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أنه سيوفر رؤى إضافية للتحليل من أجل توجيه السياسات المستقبلية.

يبدأ هذا الفصل بدراسة المشهد العالمي لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، مسلطاً الضوء على أهداف التنمية المستدامة، وفجوة التمويل وإطار التمويل العالمي، وكذلك العوامل الضرورية لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ثم ينتقل الفصل إلى مناقشة مسار التنمية المستدامة في مصر مع التركيز على أهم القضايا التي يجب معالجتها، والمحطات التي يجب تسليط الضوء عليها، ودور العوامل المساعدة التي يجب تعزيزها من أجل "بناء مستقبل أفضل". وأخيراً، ينتهي هذا الفصل باقتراح عدد من التوصيات الخاصة بالسياسة العامة للإسراع بالانتقال إلى اقتصاد أخضر، أكثر شمولاً ومرونة.

أ. أبعاد أهداف التنمية المستدامة

يمكن تصنيف أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر الوثيقة الارتباط إلى فئات ست (الشكل 175). ففي إطار الشراكات الفعالة والحوكمة الرشيدة، سيسمح التمكين الاقتصادي بتحقيق نتائج أفضل في الحد من الفقر المدقع وتعزيز الشمول، على حد ما أتى في الهدفين 1 و10، على رأس هذا التصنيف. وبعبارة أخرى، الاستثمار الكافي في البنية التحتية والابتكار والتصنيع لن يؤدي فقط إلى تسريع تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة المترابطة، بل سيتصدى أيضاً للفقر والتهميش بشكل فعال، لأنه سيحسّن الوصول إلى المياه والصرف الصحي، والحصول على طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، ويولّد فرص عمل لائقة، ويعزز دور أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة، فضلاً عن دور المدن المستدامة. فليس من الممكن تحسين العدالة الاجتماعية من دون وجود استثمار كافٍ في رأس المال البشري، والقدرة على الصمود، والبنية التحتية. وشكلت الصين مثالاً يحتذى به في هذا الصدد، حيث أعلنت إنهاء الفقر في عام 2020، من خلال الاستثمار الضخم الذي خلق فرص العمل وأدى إلى زيادة النمو[1].

الشكل 175. أبعاد أهداف التنمية المستدامة

المصدر: Mohieldin, 2021b.

1. خطتنا المشتركة

في تقرير "خطتنا المشتركة"[2] لعام 2021، أكد الأمين العام للأمم المتحدة، السيد أنطونيو غوتيريش، على أهمية اغتنام الفرصة لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، فتفشي جائحة كوفيد-19 وضع العالم عند مفترق طرق، مستدعياً اتخاذ قرار عاجل والاختيار بين الانهيار أو الانطلاق نحو مستقبل أفضل، أكثر حفاظاً على البيئة وأكثر أمناً. فالخيار الأول قد ينتج عن اعتماد سيناريو "العمل كالمعتاد" بينما يمكن تحقيق الخيار الثاني عبر معالجة استباقية للتحديات ونقاط الضعف المشتركة من خلال التضامن العالمي والعمل الجماعي.

وتشمل التحديات الراهنة التهديدات الصحية، وزيادة الفقر، وتزايد عدم المساواة، فضلاً عن الضغوط المالية التي ألحقت خسائر بمكاسب التنمية التي تحققت مؤخراً بصعوبة، بل وعكست مسارها. فعلى سبيل المثال، أدت الجائحة إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بنحو 3.5 بالمائة في عام 2020، وسقوط 124 مليون نسمة في براثن الفقر المدقع، وزيادة أعداد الأشخاص الذين يفتقرون إلى الغذاء الكافي إلى واحد من أصل ثلاثة أشخاص، وزيادة معدل وفيات الأطفال بنحو 4.5 في المائة. هذا ويدعو تقرير "خطتنا المشتركة"، الذي وُصف بأنه خطة عمل، إلى تسريع تنفيذ الاتفاقات القائمة المتوافقة مع أهداف التنمية المستدامة من خلال المقترحات الرئيسية في الالتزامات الاثني عشر، كما هو مبيّن في الشكل 176.

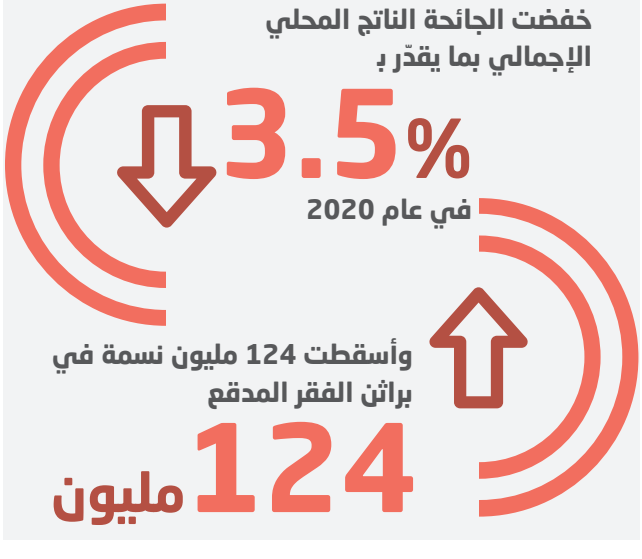

الشكل 176. الالتزامات الاثنا عشر في «خطتنا المشتركة»

المصدر: United Nations (2021). Our Common Agenda: Report of the Secretary-General. New York.

ويركز الشكل 177 على الالتزام التاسع بشأن ضمان التمويل المستدام الضروري لدعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة، بما فيه من خلال تحالف الميل الأخير للوصول إلى أولئك الأكثر إهمالاً. وهذا الالتزام هو المجال الأكثر صلة بهذا التقرير.

الشكل 177. ضمان التمويل المستدام

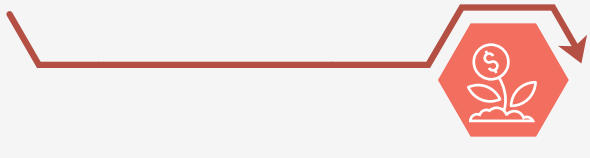

- ضمان اقتصاد عالمي مستدام وشامل وقادر على الصمود، من غاياته ما يلي:
  * دعم الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك من خلال تحالف الميل الأخير للوصول إلى من هم الأكثر إهمالاً.
  * تقديم حوافز أكثر مرونة للبحث والتطوير.
  * معالجة مَواطن الضعف في هيكل الديون.
- إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر عدلاً وقدرة على الصمود.
- استحداث نماذج جديدة للأعمال.

المصدر: United Nations (2021). Our Common Agenda: Report of the Secretary-General. New York.

2. تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتسريعها وبناء مستقبل أفضل

تسلط الأزمة الحالية الضوء على الحاجة الملحة لمعالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف القائمة من أجل تمكين الاقتصادات، لا سيما الاقتصادات الناشئة والنامية، لضمان بناء مستقبل أفضل. ويمكن تحقيق ذلك من خلال التوفيق بين الاستجابات الفورية القصيرة المدى للجائحة وخطط التنمية المتوسطة إلى الطويلة المدى، ومعالجة أوجه الجمود والضعف المؤسسي بالإضافة إلى إزالة الحواجز التي حالت طويلاً دون التحول الهيكلي الكامل نحو الاستدامة. وهذا يتطلب اعتماد نهج كلي، متعدد الأبعاد لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتمويلها، بدلاً من اتباع نهج قطاعي متسلسل، وذلك بهدف الاستفادة بشكل أفضل من أوجه التآزر بين أهداف التنمية المستدامة، المتسمة بالتكامل الجيد.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن تحقيق مفهوم الاستدامة يعد أشمل بكثير من التعامل مع تغيُّر المناخ الذي يركز عليه الهدف 13. ورغم الفوائد المرتبطة بتخفيف آثار تغيُّر المناخ، مثل تحسين الحصول على الطاقة النظيفة والميسورة التكلفة والحصول على المياه

والصرف الصحي، سيكون التركيز فقط على معالجة المخاطر المتعلقة بتغيُّر المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والحفاظ على البيئة أمراً مكلفاً، وسيأتي على حساب الاستثمار في التنمية البشرية، والاقتصادية وتعزيز الحوكمة والشراكات.

واتباع مثل هذا النهج المحدود من شأنه إفقاد الأهداف الأخرى أولويتها، مثل القضاء على الفقر المدقع والقضاء على الجوع، وضمان الصحة الجيدة والرفاه، وضمان جودة التعليم، وتعزيز المساواة بين الجنسين، ومن شأنه أيضاً تشتيت موارد التمويل عن الاستثمار في تلك الأهداف[3]. وسيؤدي ذلك إلى ظهور نظام مزدوج المستوى، إذ يمضي المستوى الأول قدماً بخطى سريعة نحو تحقيق الهدف 13، في حين يمضي الثاني على مسار أبطأ بكثير لتحقيق بقية الأهداف، وبالتالي سيؤدي ذلك إلى التقليل من إمكانية جني الفوائد المشتركة المتوقعة من العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مما سيبطئ في نهاية المطاف عملية الانتقال إلى اقتصاد أخضر وأكثر شمولاً وقدرة على الصمود[4].

في مرحلة الجائحة، قامت البلدان المتقدمة بزيادة الاستثمار في النمو "الذكي والأخضر" والذي يعتمد على الرقمنة، والابتكارات، والتقنيات الصديقة للبيئة والسريعة التطور. وتحقيقاً لهذه الغاية، خصصت البلدان المتقدمة استثمارات ضخمة من خلال الحزم التحفيزية للتعافي التي وصلت إلى أكثر من 10 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي مستفيدةً من أسعار الفائدة المنخفضة، لضمان تحقيق تعافٍ سريع وشامل وصديق للبيئة[5].

ومن المتوقع أن يؤدي التقدم التكنولوجي إلى تغيير جوهري في العديد من جوانب المجتمع الذي نعيش فيه، وذلك بتغيير الإدارة العامة والهيكل الصناعي والتوظيف والرعاية الصحية وخدمات التكنولوجيا المالية، وسواها. وفي عام 2016، بلورت اليابان، في خطتها الخامسة الأساسية للعلوم والتكنولوجيا، مفهوم "المجتمع 5.0"، كمجتمع مستقبلي يجب أن تتطلّع إليه البلاد. ويمثل هذا المفهوم الشكل الخامس من أشكال التنمية المجتمعية الذي بلغته البشرية في مسار تطورها منذ مجتمع الصيد الأول (المجتمع 1.0) (الشكل 178).

الشكل 178. من مجتمع 1.0 إلى مجتمع 5.0

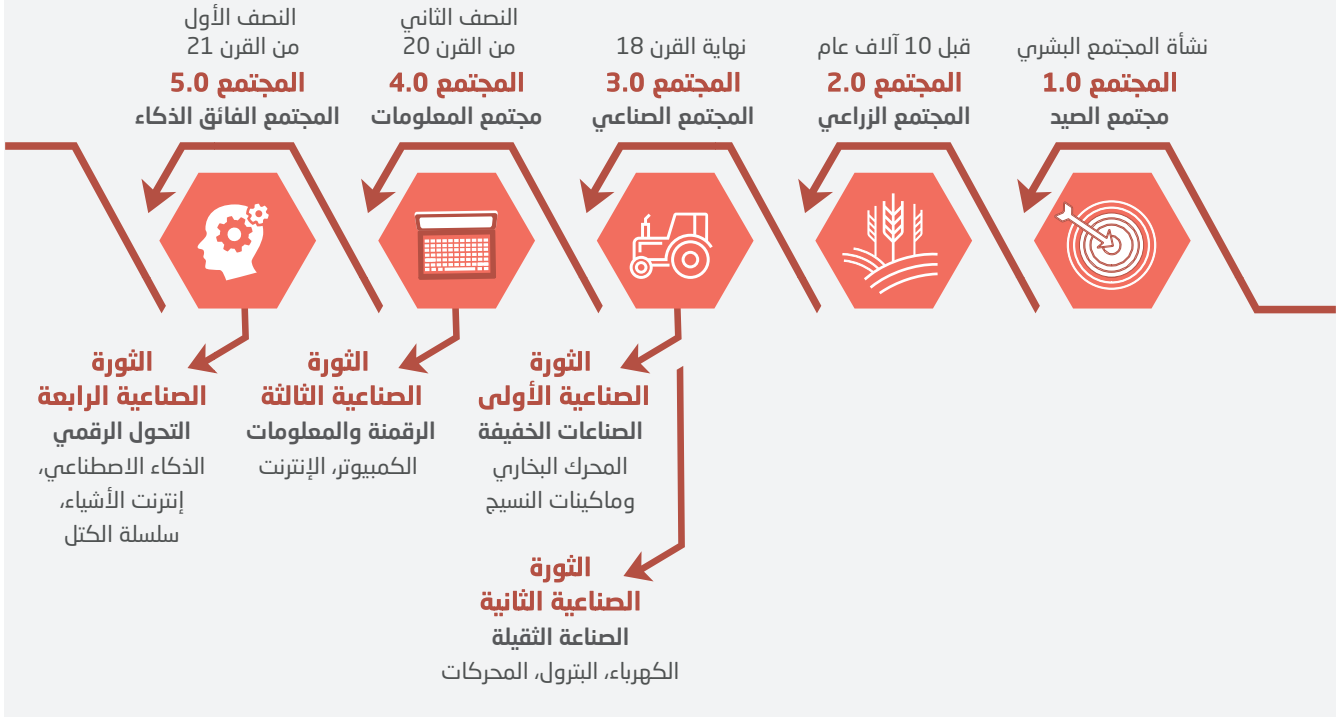

المصدر: Cabinet Office, Japan (n.d.), Society 5.0. https://www8.cao.go.jp/cstp/english/society5_0/index.html. Accessed on December 2021.

ويشير المجتمع 5.0، المعروف باسم "المجتمع الفائق الذكاء" أو "المجتمع الإبداعي"، إلى المجتمع القائم على التكنولوجيا، والمتمحور حول الإنسان، إذ تُوازَن عملية التقدم الاقتصادي مع حل التحديات الاجتماعية من خلال دمج التقنيات والابتكارات الجديدة مثل الذكاء الاصطناعي، والروبوتات، والبيانات الضخمة في جميع الصناعات والأنشطة الاجتماعية، ومن خلال دمج الفضاء الإلكتروني مع الفضاء المادي[6]. وبينما يُقال إن بناء المجتمع 5.0 سيساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، فمن المؤكد أنه ستكون له آثار مهمة على أسواق العمل، وأنواع الوظائف والمهارات اللازمة لتلبية الاحتياجات المتغيرة للمجتمع.

ويستلزم تحقيق وضمان الاستدامة اعتماد نهج شامل لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مما يتطلب استثمارات ضخمة في رأس المال البشري والبنية التحتية والقدرة على الصمود[7] كما يعتمد تسريع تحقيق تلك الأهداف إلى حد كبير على وجود ثلاثة عوامل هامة هي: البيانات التي يمكن الاعتماد عليها، والتمويل الكافي، والتنفيذ الفعّال للسياسات والاستراتيجيات والبرامج المتسقة[8].

بالنسبة إلى البيانات التي يمكن الاعتماد عليها، فمن الضروري توافر بيانات دقيقة ومفصلة وجيدة النوعية وقابلة للمقارنة وفي الوقت المناسب، ليس فقط لتمكين صانعي السياسات من إدراك الأزمات وإدارتها بشكل أفضل، ولكن أيضاً لتمكينهم من إعداد واتخاذ إجراءات مستنيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ورصد مدى التقدم المحرز وبالتالي الوقوف على التحديات والاتجاهات المستقبلية. ولتحقيق هذه الغاية، تحتاج الاقتصادات النامية إلى معالجة مشكلة البنية التحتية المعلوماتية التي عفا عليها الزمن، والاستثمار في أنظمة البيانات التي تمكّن كلاً من الحكومات والمستثمرين من التخصيص الأمثل للاستثمارات بناءً على قرارات مدعومة بالبيانات.

وبالنسبة إلى التمويل الكافي، لطالما كان ضمان التمويل المستدام أمراً جوهرياً لتحقيق اقتصاد عالمي مستدام وشامل وقادر على الصمود. واستناداً إلى تقديرات شركة برايس ووترهاوس كوبرز (PwC)، وصلت الأصول المالية العالمية إلى أعلى قيمة لها منذ مرحلة ما قبل الأزمة المالية العالمية، حيث تخطت قيمة الأصول العالمية تحت الإدارة

> يعتمد تسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة إلى حد كبير على توافر ثلاثة عوامل: البيانات الموثوقة، والتمويل الكافي، والتنفيذ الفعال لبرامج واستراتيجيات وسياسات التنمية المتسقة.

مبلغ 110 تريليون دولار. وتجدر الإشارة، إلى أن 20 في المائة فقط من هذه الأصول موجودة في الدول النامية حيث يعيش 80 في المائة من سكان العالم. وهذا من شأنه التأكيد على وفرة الأصول المالية وعلى توزيعها غير المتكافئ، وعلى أن التحدي يتمثل في توجيه هذه التدفقات المالية من العالم المتقدم نحو الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة في الاقتصادات النامية[9].

أما فيما يخص تنفيذ السياسات الذكية الخضراء، اقترح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومركز فريدريك إس. باردي للمستقبل الدولي المجالات الأربعة الرئيسية التالية من أجل التنفيذ الفعال[10]: أولاً، يستلزم الاقتصاد الأخضر إعادة التوازن بين الطبيعة والمناخ والاقتصاد من خلال تصميم حلول قائمة على الطبيعة لتخفيف المخاطر، وتعزيز أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة مع تعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص ومواءمة النظام المالي مع التحول الأخضر. ثانياً، تتطلب الرقمنة زيادة الاستثمار في التحول الرقمي من خلال زيادة الإنفاق على مجالات البحث والتطوير والابتكار الضرورية لتحسين الوصول إلى الخدمات الرقمية، مثل التعليم والعلاج والعمل عن بعد[11]. ثالثاً، تدعو الحكومة إلى إنشاء عقد اجتماعي جديد لتعزيز التماسك والاستقرار والمساواة بين الجنسين مع حماية حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون. وأخيراً، تستلزم الحماية الاجتماعية تطوير الأنظمة بحيث تكون قادرة على تحمل الصدمات والحد من عدم المساواة.

ب. فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة

تؤكد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الحاجة إلى اعتماد أطر التمويل الوطنية المتكاملة من أجل تحقيق أهدافها. وهذه الأطر مهمة أيضاً لتنفيذ اتفاقية باريس لعام 2015 بشأن تغيُّر المناخ، التي تنص على الانتقال العالمي إلى مناخ منخفض الكربون ومستقبل قادر على الصمود. ، وتأتي أهمية تلك الأطر في ضوء فجوة التمويل العالمية التي قُدرت بحوالي 5-7 تريليون دولار سنويًا في مرحلة ما قبل كوفيد-19، في حين قُدر العجز في التمويل للدول النامية بنحو 2.5 تريليون دولار على أساس سنوي حتى عام 2030[12]. أما تقديرات فجوة تمويل أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية فقد بلغت حوالي 230 مليار دولار سنوياً كحد أدنى[13].

وفي تقريرها بعنوان "آفاق عالمية لتمويل التنمية المستدامة 2021: طريقة جديدة للاستثمار من أجل البشر والكوكب"، تُظهر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أن

الاقتصادات النامية تواجه حالياً فجوة تنموية تمويلية آخذة في الاتساع. ومن المتوقع أن تزداد تلك الفجوة بنسبة 70 في المائة من 2.5 تريليون دولار إلى حوالي 4.2 تريليون دولار، خلال مرحلة ما بعد جائحة كوفيد-19. وتظهر هذه الفجوة المتنامية انخفاضاً قدره 700 مليار دولار في التمويل الخارجي الخاص، فضلاً عن فجوة قدرها تريليون دولار نتيجة الإنفاق العام على تدابير التعافي من جائحة كوفيد-19[14].

ج. الإطار العالمي لتمويل أهداف التنمية المستدامة

تقدم خطة عمل أديس أبابا 2015 الإطار العالمي لتمويل التنمية، وتحديداً لتوجيه تنفيذ خطة عام 2030. ولتحقيق هذه الغاية، تتناول بالتفصيل المسائل المختلفة المتعلقة بالتعبئة الأفضل والأكثر كفاءة للموارد وتشمل الآتي: الموارد العامة المحلية، والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية، والتعاون الإنمائي الدولي، والتجارة الدولية، والدين والقدرة على تحمله، بالإضافة إلى العلوم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات.

وتُسلط خطة عمل أديس أبابا الضوء على أهمية البيانات والرصد والمتابعة في دعم أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 من خلال التمكين من اتخاذ القرارات المستنيرة، وتحسين عملية صنع السياسات ودعم تحسين تتبع ورصد ومراجعة التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تمت مناقشة هذا الإطار في تقارير الأمم المتحدة لتمويل التنمية المستدامة التي تصدر سنوياً منذ عام 2016. وهذه التقارير مخصصة لدراسة القضايا المتعلقة بتحسين تعبئة الموارد في ضوء التحديات الجديدة والمخاطر المستجدة المتعلقة بمجالات العمل الرئيسية المذكورة في خطة عمل أديس أبابا.

وركز آخر تقريرين عالميين لتمويل التنمية للعامين 2020 و2021 على الحاجة الملحة للبقاء على المسار الصحيح وسد فجوة التمويل من خلال تعبئة أفضل للموارد من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. وتأتي هذه الحاجة رغم التحديات التي يفرضها الركود العالمي، وانخفاض القدرة على تحمل عبء الديون، والضغوط المالية، والتهديدات الصحية، وزيادة التفاوتات الناجمة عن جائحة كوفيد-19، إلى جانب صعوبات أخرى. وفي هذا الصدد، حذر الأمين العام للأمم المتحدة من أن عدم العمل أو التلكؤ فيه قد يؤدي إلى عقد ضائع من الزمن على مسار التنمية[15].

ومن الممكن أن تُدعم عملية تعبئة التمويل المستدام من خلال التنامي السريع في التقنيات الرقمية، وهو اتجاه رئيسي أبرزه تقرير تمويل التنمية لعام 2020. وهو يبرز أيضاً إعطاء الأولوية للشمول من خلال تقليص الفجوة الرقمية بين مختلف شرائح المجتمع ومعالجة التحديات التنظيمية المرتبطة بالرقمنة السريعة، مثل زيادة تركيز السوق في منصات أكبر. هذا بالإضافة إلى الحاجة إلى تعزيز أنظمة الحماية الاجتماعية وتبني برامج التنمية المعززة للعمالة لأن التقدم التكنولوجي قد يُحدث اضطرابات في أسواق العمل من خلال خلق وظائف جديدة والقضاء على أخرى.

ويلقي تقرير عام 2021 الضوء على فرصة إعادة البناء بشكل أفضل مع دعم عملية التعافي من خلال معالجة الأسباب الجذرية لمواطن الضعف في الأطر المؤسسية والسياساتية بالإضافة إلى زيادة الاستثمار في رأس المال البشري والحماية الاجتماعية والبنية التحتية المرنة والتكنولوجيا. كما يؤكد التقرير، في فصوله المواضيعية المتسقة مع أبرز مجالات عمل خطة عمل أديس أبابا، على أهمية تأمين التمويل للاستثمار في الاستدامة، والحد من المخاطر وبناء القدرة على الصمود في عالم تترابط فيه المخاطر بشكل وثيق.

د. مسار التنمية المستدامة في مصر

مصر حريصة على تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030، فهي تُعد، في المتوسط، في طريقها لتحقيق أفضل النتائج الممكنة لأهداف التنمية المستدامة بنسبة 68.6 في المائة، مما يجعلها تحتل المرتبة 82 من بين 165 دولة[16]. وفي هذا الصدد، تتمثل إحدى الخطوات الرئيسية على مسار تحقيق التنمية المستدامة في تحديد الأولويات التنموية الوطنية في ضوء الظروف والقيود الرئيسية التي تواجه الدولة. هذا ويأتي الهدفان 1 حول القضاء على الفقر و10 حول الحد من عدم المساواة، على رأس أولويات خطة التنمية الوطنية[17]. ووفقاً لأحدث البيانات المتاحة، انخفضت نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت خط الفقر القومي لأول مرة منذ 20 عاماً لتصل إلى 29.7 في المائة في عام 2020/2019. وبالمثل، انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون في الفقر المدقع، أي على أقل من 1.90 دولار في اليوم، من 6.2 في المائة في عام 2018 إلى 4.5 في المائة في عام 2020[18]. ومع ذلك، فقد ظل الحد من عدم المساواة تحدياً قائماً كنتيجةً لاستمرار الفوارق الجغرافية وفجوات الدخول المرتفعة، بين أعلى وأدنى 10 في المائة من فئات الدخل[19].

يتطلب الحفاظ على التقدم المحرز في الحد من الفقر، وسد فجوات عدم المساواة، وتخفيف الآثار السلبية للجائحة على الفقراء والفئات الأكثر هشاشة نظامًا للحماية الاجتماعية قوياً ومرناً وجيد التصميم[20]. فعندما يُخطَط لبرامج الحماية الاجتماعية بشكل صحيح، تعزز هذه البرامج الوصول إلى الخدمات الأساسية والمساهمة في كسر حلقة الفقر. وتشير الأدلة إلى أن الأسرة التي يتلقى فرد واحد منها على الأقل تحويلات نقدية من خلال برنامجي "تكافل" و"كرامة"، تصبح أقل عرضة للوقوع في براثن الفقر. ولا بد أن يتمتع نظام الحماية الاجتماعية بالاستدامة المالية، فتمويل المسار نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب تسخير مصادر تمويل متنوعة لضمان الكفاءة والاتساق على حد سواء.

أظهرت رؤية مصر 2030
التي أُطلقت عام 2016
التزام مصر بخطة التنمية المستدامة لعام 2030،
وتحقيق أهداف التنمية المستدامة واتفاق باريس وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

لا بد من دعم الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة بأطر تمويلية. وفي هذا الشأن، يقدم إطار التمويل الوطني المتكامل نهجاً هاماً لإعداد استراتيجية تمويلية تعمل على مواءمة مصادر التمويل المختلفة مع أهداف التنمية المستدامة وأهداف التنمية الوطنية[21]. ويأتي على رأس هذه المصادر التمويل العام المحلي المتزايد الأهمية[22]. فالسياسات المالية السليمة والتعبئة والاستخدام الفعال للموارد المحلية، الضريبية وغير الضريبة، هي أمور أساسية في السعي لتحقيق التنمية المستدامة. تحتاج هذه القنوات الوطنية عادة إلى الدعم بالتمويل العام الدولي، من خلال موارد التمويل الميسرة وغير الميسرة[23]. ويتطلب تمويل خطة التنمية في معظم الحالات اللجوء أيضاً إلى الاقتراض الذي يجب أن يستند إلى استراتيجية حكيمة لإدارة الديون لضمان انضباط مسار الدين (يناقش الفصل 8 ملف الدين في مصر، والمسائل المتعلقة بإدارة الدين والقدرة على تحمله).

كما يعد قطاع الأعمال شريكاً رئيسياً على مسار التنمية المستدامة نظراً لقدرته على الابتكار وخلق فرص عمل وظروف تمكّن الأفراد من تحقيق إمكاناتهم إذا توافرت لهم الحوافز المناسبة[24]. كما أنه مساهم فعال في سد فجوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة التي تفاقمت نتيجةً لجائحة كوفيد-19. وكي يكون قطاع الأعمال حسن الأداء، يجب أن يكون مدعوماً بقطاع مالي يمكّنه من توجيه الأموال اللازمة بكفاءة نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة[25]. ولتحقيق هذه الغاية، يجب أن تتيح الأطر السياساتية والتنظيمية مواءمة أفضل للتمويل مع أهداف التنمية والعمل على ضمان الشمول المالي.

ووفقاً للإطار العالمي للتمويل من أجل التنمية، تُعد التجارة محركاً للنمو الاقتصادي الشامل وللحد من الفقر[26]. كما تُعد العلوم والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة أحد عوامل التمكين في إطار التمويل من أجل التنمية[27]. فقد أكدت جائحة كوفيد-19 على أهمية هذه المجالات في بناء مجتمعات قادرة على الصمود وفي التخفيف من آثار الصدمات السلبية المحتملة.

ويعتمد التنفيذ الناجح لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني إلى حد كبير على التقدم المحرز على المستوى المحلي. وقد ركزت مصر مؤخراً على توطين التنمية باعتبارها ركيزة أساسية لتحقيق خطتها التنموية. وتُعد المبادرة الرئيسية "حياة كريمة" الأبرز في هذا الصدد[28]. ويُستكمل هذا النهج من خلال تعزيز التخطيط الاستراتيجي المحلي الطويل المدى وتبني سياسات قائمة على الأدلة، مما يعتبر شرطاً مسبقاً لفعالية السياسات وتماسكها. وتبعاً لذلك، أصبحت البيانات المفصلة ذات الجودة العالية وأنظمة البيانات القوية ضرورية لتطوير نظم مراقبة وتقييم تعمل بشكل جيد لضمان التقدم نحو تطلعات التنمية للدولة مع الاستخدام الأمثل لمصادر التمويل المختلفة[29].

وقد برهن إطلاق رؤية مصر 2030 في عام 2016 على حرص مصر على خطة عام 2030، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، واتفاقية باريس، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063. وتستند الرؤية بشكل أساسي إلى بلورة استراتيجيات متوسطة وطويلة المدى، مثل استراتيجية العلوم والتكنولوجيا من أجل التنمية المستدامة (2030)، واستراتيجية 2030 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: مصر الرقمية[30]، وبرنامج تطوير التعليم في مصر (2030)، واستراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة (2035)، والاستراتيجية الوطنية للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وريادة الأعمال، والخطة الوطنية لتنمية الأسرة المصرية (2021-2023)، وسواها[31]. وتهدف رؤية مصر2030

> تُعد مبادرة «حياة كريمة» أكبر مشروع في العالم لتوطين التنمية، يأخذ بالاعتبار أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، ويغيّر مشهد التنمية المستدامة على المستوى المحلي.

الجاري تحديثها حالياً إلى بناء اقتصاد متنوع وتنافسي وقائم على المعرفة، يتميز بالعدالة الاجتماعية والازدهار والنمو المتوازن. كما أنها تهدف إلى تحقيق نمو شامل مستدام من خلال الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة. وتضع النسخة المحدّثة لرؤية مصر 2030 التنمية البشرية في صميم أولوياتها، مع تعزيز العدالة والإنصاف وإمكانية الوصول إلى الخدمات والتكيف والمرونة وضمان الاستدامة. تمثل تلك الأولويات إطار العمل الشامل لتنفيذ الأهداف الوطنية والأهداف الاستراتيجية.

وتسلط الأقسام التالية من هذا الفصل الضوء على بعض إنجازات مصر على مسار التنمية المستدامة، كما تناقش بعضاً من أهم القضايا التي ينبغي معالجتها، ودور العناصر التمكينية التي يجب تعزيزها أثناء مرحلة الانتقال، وتشمل الآتي: مبادرة "حياة كريمة"، وبرنامج الإصلاح الاقتصادي، والتحول الرقمي، والإطار الوطني للتمويل المستدام لأهداف التنمية المستدامة، والتمويل المناخي، والتوجه نحو التصدير، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومشاركة القطاع الخاص.

1. مبادرة "حياة كريمة"

تمثل المبادرة الرئاسية "حياة كريمة" علامة فارقة في تقدم مصر نحو تحسين حياة الفقراء، من خلال استهداف القرى الأكثر فقراً، في صعيد مصر وسائر المناطق الريفية المهمشة. وهي تُعد أكبر مشروع في العالم لتوطين التنمية، يأخذ بالاعتبار أوجه الترابط بين أهداف التنمية المستدامة، ويغيّر مشهد التنمية المستدامة على المستوى المحلي. كما تعكس المبادرة الالتزام الوطني بعدم إهمال أحد. واعتُمد نهج تشاركي خلال مراحل عمل المبادرة بدايةً من تحديد الاحتياجات والتصميم والتخطيط، وصولاً إلى مرحلة التنفيذ التي قُدرت تكلفتها الإجمالية بحوالي 32 مليار دولار. وتُنفذ المبادرة على مراحل متعددة، بدءاً من عام 2019، على أن تكتمل في عام 2024[32].

تهدف مبادرة "حياة كريمة" إلى تحسين جودة الحياة في ريف مصر، إذ تستهدف حوالي 5,000 قرية من القرى

> تمثل مبادرة «حياة كريمة» علامة فارقة في تقدم مصر نحو تحسين حياة الفقراء، لا سيما من خلال استهداف القرى الأكثر فقراً، في صعيد مصر وسائر المناطق الريفية المهمشة.

الأكثر فقراً والتي تمثل أكثر من 50 في المائة من السكان. وتسعى إلى معالجة الفجوات التنموية على مستوى المحافظة، وتحسين الوصول إلى الخدمات الأساسية مثل المياه والكهرباء، والصرف الصحي والغاز، وخلق فرص عمل لائقة، وتعزيز خدمات الصحة والتعليم، والاستثمار في تحسين البنية التحتية وتمكين المرأة الريفية[33]. وقد عملت المبادرة، في هذا الصدد، كمسرع لعدد من أهداف التنمية المستدامة، مثل الهدف 1 حول القضاء على الفقر، والهدف 3 حول الصحة الجيدة والرفاه، والهدف 4 حول التعليم الجيد، والهدف 5 حول المساواة بين الجنسين، والهدف 6 حول المياه النظيفة والصرف الصحي، والهدف 7 حول الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، والهدف 8 حول العمل اللائق ونمو الاقتصاد، والهدف 10 حول الحد من أوجه عدم المساواة.

2. برنامج الإصلاح الاقتصادي والتحول الهيكلي في مصر

استهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي لعام 2016، المدعوم بتسهيل صندوق النقد الدولي الممدد، استعادة استقرار الاقتصاد الكلي، وتصحيح الاختلالات على الأصعدة المالية والنقدية وسعر الصرف، إلى جانب تعزيز النمو وحماية الفئات الأكثر ضعفاً. وقد أدى البرنامج دوراً رئيسياً في استقرار الاقتصاد وتمكينه من

مواجهة التأثير السلبي لأزمة كوفيد-19 بشكل أفضل. وكانت مصر إحدى البلدان القليلة بين الاقتصادات الناشئة، والبلد الوحيد في المنطقة العربية الذي حقق معدل نمو حقيقي إيجابي بنسبة 3.57 بالمائة في عام 2020/2019 على الرغم من تباطؤ التقدم مع إجراءات الإصلاح. ووفقاً لآخر توقعات وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، من المنتظر أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 3.3 في المائة في عام 2021/2020، وأن يرتفع إلى 5.6 بالمائة في عام 2022/2021. وفي أعقاب التنفيذ الناجح للمرحلة الأولى من الإصلاحات، أطلقت المرحلة الثانية في عام 2021. ويهدف برنامج الإصلاح الهيكلي الوطني هذا إلى تحفيز جانب العرض من الاقتصاد وتحقيق نمو متوازن وأخضر وشامل[34].

يمثل استهداف التحول الهيكلي للاقتصاد تحدياً رئيسياً لا سيما وقت الأزمة، إذ إنه يعمل على معالجة الاختلالات الهيكلية التي لطالما نتج عنها نقاط ضعف طويلة الأمد في الاقتصاد الحقيقي، خاصةً على المستويين القطاعي والسوقي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي هو شرط مسبق للتحول الهيكلي الناجح، وأنه ينبغي تجنب الانسحاب المبكر من توفير حزم دعم التعافي، ليس فقط لضمان حماية الفئات المحرومة، ولكن أيضاً لتحفيز الاقتصاد خلال فترات الركود، ولتحفيز استجابة العرض الإيجابية، وهو ما يمثل جوهر البرنامج الوطني للإصلاح الهيكلي. كما أن تحقيق التوازن الصحيح بين ضمان القدرة على تحمل عبء الديون وخلق حيز مالي للاستثمار، أمر بالغ الأهمية في جميع مراحل عملية تعبئة الموارد لتمويل أهداف التنمية المستدامة.

وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته مصر في توسيع نطاق برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان الاجتماعي، وتعزيز الوصول إلى الخدمات الأساسية، وتحسين بعض الخدمات التعليمية والصحية، وتوفير سكن أفضل وتجديد بعض الأحياء العشوائية في المناطق الحضرية، استمرت تحديات التنمية، بل لربما تفاقمت خاصةً في أعقاب الجائحة. ويرجع ذلك بدرجة كبيرة إلى الزيادة السكانية السريعة، وتنامي القطاع غير الرسمي، وندرة المياه، والتوترات الجيوسياسية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، والمخاطر البيئية، والنزوح إلى المدن الحضرية. هذا بالإضافة إلى استمرار عدم المساواة، مثل التفاوتات الجغرافية والفجوة بين الجنسين.

ولدعم تنفيذ خطة التحول الهيكلي، ومعالجة تحديات التنمية الرئيسية، وقّعت مصر مؤخراً مذكرة تفاهم مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لإطلاق برنامج شامل مدته ثلاث سنوات. وتقدم هذه المذكرة مثالاً على شراكات مصر الفعالة مع شركاء التنمية من أجل تنفيذ رؤية مصر 2030، التي تتوافق جيداً مع خطة عام 2030 وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063.

ويهدف البرنامج القُطري إلى تنفيذ 35 مشروعاً عبر خمس ركائز مع تعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المصري وضمان اندماج أفضل في السوق العالمية. وذلك بالإضافة إلى تعميم المساواة بين الجنسين، والتركيز على زيادة مشاركة النساء والشباب في الاقتصاد ودعم إضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

تركز الركيزة الأولى على النمو الاقتصادي الشامل والمستدام، وتهدف إلى معالجة العقبات الرئيسية التي تحول دون زيادة نمو الإنتاجية وتعزيز المنافسة وتطوير الأسواق المالية.

وتركز الركيزة الثانية على الابتكار والتحول الرقمي، إذ تستهدف المشاريع المتداخلة مع سياسة التعليم وتنمية رأس المال البشري للاستفادة بشكل أفضل من التحول الرقمي وتعزيز الابتكار.

أما الركيزة الثالثة فتركز على الحوكمة ومكافحة الفساد، وتتناول سلسلة من القضايا ذات الأولوية المرتبطة بالإصلاحات الإدارية، والحكومة الإلكترونية، والتشريعات والتنظيمات الأفضل، وتعزيز المؤسسات، وسيادة القانون.

وتركز الركيزة الرابعة على الإحصائيات، وهي تهدف إلى تحسين توافر وإدارة البيانات في مجالات النشاط الاقتصادي وأداء القطاع الخاص والنوع الاجتماعي

والسكان والبيئة والتجارة، وسواها، وذلك للتمكين من صنع السياسات القائمة على الأدلة.

وأخيراً تركز الركيزة الخامسة على التنمية المستدامة، وتهدف إلى تعزيز الأطر التي تحكم العمل على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز النمو الأخضر والطاقة النظيفة واستثمارات البنية التحتية الجيدة النوعية.

لقد أكدت أزمة كوفيد-19 على أهمية اعتماد نهج إنمائي مدرك وواعٍ للمخاطر من حيث التخطيط ووضع الموازنات وتصميم السياسات وتنفيذها. وأصبح هذا أمراً ضرورياً من أجل رفع جاهزية الدولة للوقاية من الأزمات وتقليل المخاطر وبناء القدرة على التصدي والمرونة في جميع القطاعات لتدارك أي معوقات على مسار الإصلاح. ولا بد لمصر تحديداً من تعبئة التدفقات المالية، وتعزيز الاستثمار المسؤول في الوقاية من الأزمات، والتكيف معها، والحد من المخاطر، وبناء القدرة على الصمود، بالإضافة إلى تعميم الاعتبارات البيئية وتلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية والحوكمة لضمان الاستدامة.

وعلى الرغم من الضغوط الإضافية التي أحدثتها الجائحة، من الممكن اعتبار الأزمة الحالية فرصة لمصر لا يجوز تفويتها لبناء مستقبل أفضل. ويمكن الاستفادة من هذه الفرصة من خلال تعزيز جهود الإصلاح فيما يخص كلاً من الاستقرار والتكيف الهيكلي، وكذلك مواءمة الأولويات الوطنية مع الاستدامة، وضمان دمج الاعتبارات البيئية والمسائل الاجتماعية والحوكمة في إطار السياسة الوطنية، مع التأكيد على أهمية بناء القدرة على الصمود. وتحقيقاً لهذه الغاية، يجب أن تعزز عملية التعافي وبرنامج الإصلاح والمسار الانتقالي بعضها البعض بصورة متسقة ومتناغمة ومنسقة على نحو جيد.

3. التحول الرقمي

أكدت أزمة الجائحة على الصعيد العالمي الدور المهم للرقمنة في ضمان استمرارية الأعمال في عدد من القطاعات الحيوية كالقطاعات المالية والتجارية والمدفوعات من خلال خدمات التكنولوجيا المالية والتجارة الإلكترونية والمدفوعات الإلكترونية. كما ساعدت على استمرار التواصل بين الأفراد أثناء فترات التباعد الاجتماعي.

ومع ذلك، أدت الرقمنة إلى ظهور مخاوف تتعلق بالحوكمة والإنصاف وترتبط بالمخاطر القانونية والتنظيمية، مثل قضايا الأمن السيبراني، فضلاً عن المخاطر المتعلقة بمستقبل القوى العاملة وشكل سوق العمل. فوفقاً لتقرير "مستقبل الوظائف 2020" الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي، من المتوقع أن تؤدي عملية التحول الرقمي والأتمتة السريعة إلى استبدال حوالي 85 مليون عامل خلال السنوات الخمس المقبلة، في الوقت الذي ستخلق فيه 97 مليون وظيفة جديدة[35]. بالإضافة إلى ذلك، ستؤدي الفجوة الرقمية إلى تفاوتات بين القادرين على الوصول إلى الخدمات الرقمية وغير القادرين، نتيجةً لعوامل متعلقة بالدخل والاعتبارات الجغرافية والإلمام بالقراءة والكتابة، وغيرها.

وقد شهد قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مصر نمواً بمعدل متوسط قدره 16 في المائة على مدى السنوات القليلة الماضية. فقد جاءت مصر في المرتبة 72 في مؤشر المعرفة العالمي 2020، متقدمة بـ 10 مراكز مقارنةً بعام 2019، وفي المرتبة 74 في مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الذي يصدره الاتحاد الدولي للاتصالات التابع للأمم المتحدة، متقدمة بـ 4 مراتب، مقارنةً بعام 2019. ويمكن الاستفادة من دور هذا القطاع، بصفته محفز وداعم للثورة الصناعية الرابعة، في إنشاء اقتصاد رقمي قائم على المعرفة ويتسم بالتنافسية والمرونة والابتكار، من خلال تسريع التحول الرقمي واستهداف الاستثمارات المؤثرة في مختلف القطاعات، مثل الرعاية الصحية، والزراعة، والتعليم، والصناعة، والخدمات المالية، والسياحة، والإعلام، وريادة الأعمال[36].

وهذا يتطلب الاستثمار في بناء نظام بيئي داعم مع توفير بنية تحتية رقمية تمكينية، ورأس مال بشري يتميز بالمهارات العالية، وإطار تنظيمي مناسب ونظام حوكمة جيد[37]. لقد كان قطاع تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات واحداً من ثلاثة قطاعات رئيسية وقع الاختيار عليها لدعم التحول الهيكلي في مصر، جنباً إلى جنب مع قطاعي الزراعة والصناعة. وقد وقع الاختيار على تلك القطاعات لعدد من العوامل، بما فيها إمكانات نموها العالية، والروابط الخلفية والأمامية القوية، والقدرة على توليد القيمة المضافة العالية، والميزة التنافسية الدولية، وقدرتها على خلق الوظائف[38].

وفي عام 2020، تم توفير أكثر من مليار دولار لتسريع التحول الرقمي في مصر[39]. ويرجع ذلك إلى تصور دور التحول الرقمي كعامل تمكين رئيسي لتنفيذ التحول الهيكلي المنشود للاقتصاد، وكمُكون متكامل لدعم مبادرة "حياة كريمة"، وكرُكن أساسي في تحقيق أهداف التنمية المستدامة لعام 2030. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تخلق تكنولوجيا المعلومات والرقمنة فرص عمل لائقة من خلال دعم قطاع المؤسسات الصُغرى والصغيرة والمتوسطة وإضفاء الطابع الرسمي على المؤسسات غير الرسمية، من خلال تحسين بيئة الأعمال في مصر. ويمكن تحقيق ذلك من خلال رفع كفاءة الخدمات الحكومية، إذ يمكن الحد من الروتين، وتقليل الوقت وتخفيض تكاليف المعاملات، وبالتالي مكافحة الفساد وتحسين الشفافية والمساءلة.

وتستطيع الرقمنة أيضاً أن تعزز الحوكمة الجيدة من خلال تدعيم أنظمة المراقبة والتقييم لكافة البرامج والخطط المنفذة على المستويين الوطني ودون الوطني، في عدة مجالات مثل الحماية الاجتماعية وتنظيم الأسرة والخدمات الصحية والتعليمية. هذا بالإضافة إلى دور الرقمنة في تعزيز الوصول إلى البيانات ونشر المعلومات وتبادل المعرفة.

ويمكن للرقمنة المسرّعة أن تؤدي كذلك دوراً هاماً في دعم جهود توطين أهداف التنمية المستدامة، من خلال تمكين الحكومات من تصميم استراتيجيات التنمية المستدامة بشكل أفضل على المستوى المحلي، عن طريق استخدام الحكومة الإلكترونية والبيانات الضخمة. لقد أصبحت هندسة الشبكة الرقمية ضرورية لتمكين صانعي السياسات من التخطيط بفعالية وعكس أولويات المجتمعات المحلية في مخصصات الموازنة. كما أنها ضرورية لرصد الاتجاهات وتقييم التقدم المحرز أثناء معالجة الفجوات. وهذا بدوره يتطلب استثماراً مناسباً في المعلومات والبيانات وأنظمة البيانات والتحول الرقمي والمهارات الرقمية لتحسين الكفاءات البشرية والمؤسسية.

ورغم ذلك، ما زالت الفجوة الرقمية تمثل تحدياً رئيسياً، حيث إنها أدت إلى ظهور نوع جديد من عدم المساواة التي جاءت لتتداخل مع تلك المتعلقة بعوامل الجغرافيا والدخل والجنس. وتواجه مصر فجوة رقمية بين المناطق الحضرية والريفية وكذلك بين الجنسين، إذ يمتلك 73.9 في المائة من الأسر الحضرية أجهزة كمبيوتر، مقابل 55.8 في المائة فقط من الأسر الريفية. وبالإضافة إلى ذلك، يستخدم الإنترنت 61.5 في المائة من الذكور في الفئة العمرية المتراوحة بين 15 و74، في حين تبلغ هذه النسبة 53 في المائة فقط بين الإناث من الفئة العمرية نفسها[40]. ويمكن أن تؤدي هذه التفاوتات إلى تداعيات خطيرة ليس فقط من ناحية الشمول المالي، ولكن أيضاً من ناحية الوصول إلى الفرص بشكل عام، مما يؤدي إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وتوسيع الفجوات القائمة.

4. الإطار الوطني لتمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر

تمثل فجوة التمويل، كما هو الحال في معظم الاقتصادات الناشئة والنامية، تحدياً كبيراً أمام تنفيذ استراتيجية التنمية المستدامة الوطنية، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وكذلك أهداف اتفاقية باريس لعام 2015. ويعود ذلك إلى الموارد العامة المحلية المحدودة، وتزايد رصيد الدين، وانخفاض معدلات الادخار، وانكماش الحيز المالي. وقد تفاقمت هذه التحديات بسبب أزمة كوفيد-19، مما أضاف ضغوطاً على الموازنات الحكومية إذ خُصصت حزمة تصل إلى 2 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي لتحفيز الاقتصاد المصري وحماية الفئات الأكثر ضعفاً التي تضررت بشدة جراء الجائحة.

ولمواجهة هذه التحديات، تعمل مصر على إعداد إطار وطني للتمويل المستدام لتوجيه وتعزيز عملية تعبئة

مواردها من التدفقات المالية، سواء أكانت عامة أو خاصة، ثنائية أو متعددة الأطراف، محلية أو إقليمية، أو دولية. وتعد هذه التدفقات ضرورية لتمويل التحول الهيكلي نحو اقتصاد أخضر أكثر شمولاً وقدرة على الصمود، ولهذا الهدف، وقعّت مصر برنامجاً مشتركاً مع الأمم المتحدة بشأن تمويل أهداف التنمية المستدامة، وإعداد إطار تمويل وطني متكامل لتقدير تكلفة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتحديد الموارد المتاحة ومعالجة فجوات التمويل، وذلك في الوقت الذي يتم فيه دراسة أدوات مبتكرة للتمويل.

يغطي البرنامج المشترك أربع مجالات رئيسية وهي: حساب تكلفة أهداف التنمية المستدامة حسب القطاع، ومطابقة التدفقات المالية الرئيسية مع أهداف التنمية المستدامة، وإعداد الموازنات التنموية، وإعداد استراتيجية تمويل أهداف التنمية المستدامة.

ويركز البرنامج على خمس قطاعات رئيسية وهي: التعليم، والصحة، والحماية الاجتماعية، والمياه والصرف الصحي، والنقل، مع إيلاء اهتمام خاص لتعميم المساواة بين الجنسين في جميع القطاعات.

ويناقش تقرير البنك الدولي لعام 2018 بعنوان "تشخيص أهداف التنمية المستدامة: حالة مصر" الخيارات المتاحة لتوسيع قاعدة تعبئة الموارد في مصر لتوجيه حوار بشأن السياسات فيما يتعلق بالاستراتيجية الوطنية للتمويل من أجل التنمية. ويلقي التقرير الضوء على المجالات التي من شأنها خلق حيز مالي للإنفاق الداعم للنمو على أهداف التنمية المستدامة، كما أنه يؤكد على الحاجة إلى التحول من الإنفاق الاستهلاكي إلى الإنفاق الاستثماري وخفض النفقات العامة على مدفوعات الفائدة والدعم، مع زيادة الإيرادات عن طريق زيادة الضرائب وتدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية. كما يُظهر التقرير أن تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا يتطلب فقط زيادة في الإنفاق العام، بل أيضاً تخصيصاً فعالاً للموارد ضمن المجالات ذات الأولوية المحددة بعناية والمتسلسلة على نحو جيد[41].

5. التمويل المستدام والتمويل المناخي

أصبح حشد الموارد اللازمة لتمويل مسار التنمية المستدامة في مصر أمراً ضرورياً ليس فقط لتلبية تطلعات شبابها النابض بالحياة والمتطلبات المتزايدة الناتجة عن النمو السكاني، ولكن أيضاً لبناء القدرة على الصمود أمام الصدمات، سواء أكانت بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية، هذا بالإضافة إلى مواجهة المخاطر المتعلقة بتغيُّر المناخ وتأثيرها الضار على توافر المياه وكذلك على الأمن الغذائي والطاقة. وتشمل هذه المخاطر ارتفاع درجات الحرارة، وتلوث الهواء، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتلوث المياه الجوفية، ونقص المياه العذبة، وزيادة ملوحة التربة، بالإضافة إلى تغيرات هطول الأمطار التي تؤثر على دلتا النيل والساحل الشمالي. وقد أثرت هذه المخاطر سلباً على عدد من القطاعات الإنتاجية الحيوية، مثل الزراعة، حيث تؤدي إلى ندرة المياه، ونحر الشواطئ، وفقدان الشعاب المرجانية، وتقليل إنتاج المحاصيل وانخفاض جودتها، وخسائر في الماشية، فضلاً عن تهديد الأمن الغذائي[42].

وفي تقرير المساهمات المقررة المحددة وطنياً، المقدم إلى اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ في عام 2015، ألقت مصر الضوء على خططها الوطنية لتعزيز القدرة على الصمود، ومعالجة تأثير تغيُّر المناخ من خلال التكيف، وتقليل الانبعاثات من الغازات المسببة للاحتباس الحراري. كما أشارت إلى أن إجراءات التكيف مع تغيُّر المناخ والتخفيف من آثاره ستتطلب تكلفة تقديرية إجمالية تبلغ حوالي 73 مليار دولار في الفترة 2020-2030. كما شددت على أهمية حشد الدعم المالي الدولي والمساعدة الفنية لنقل التكنولوجيا وبناء القدرات من أجل تنفيذ المساهمات المقررة المحددة على المستوى الوطني[43].

وقد بُذلت جهود لتحسين جهوزية القطاع المالي، المصرفي وغير المصرفي، لتحفيز التمويل المستدام في مصر وتعزيز دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في نموذج أعمال المؤسسات المالية الأساسي مع الحفاظ على استقرارها ومرونتها. وقد وضع

البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية مبادئ توجيهية وأطر عمل لزيادة التدفقات المالية المستدامة نحو الاستثمار الصديق للبيئة والمسؤول اجتماعياً. ولتحقيق هذه الغاية، حظي الشمول المالي والتحول الرقمي باهتمام خاص من أجل تحسين الوصول إلى التمويل عن طريق زيادة التوعية في المناطق الريفية والنائية، وتعزيز محو الأمية المالية، فضلاً عن تطوير خدمات ومنتجات مالية جديدة تلبي احتياجات غير المتعاملين مع البنوك، وخاصةً فئتي النساء والشباب[44].

ولمعالجة فجوة الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، لجأت مصر إلى أدوات تمويل مبتكرة لتصبح أول دولة في المنطقة العربية تُصدر سنداتها السيادية الخضراء في عام 2020. وقد أصدرت هذه السندات لتمويل احتياجات التنمية المستدامة الوطنية، والمشاريع الخضراء والصديقة للبيئة في مجالات النقل غير الملوث للبيئة، والطاقة المتجددة، وكفاءة الطاقة، ومكافحة التلوث والحد منه، والمياه والصرف الصحي المستدام، ومعالجة مياه الصرف الصحي، والتكيف مع تغيُّر المناخ. وقد بلغ حجم الإصدار الأول من السندات السيادية الخضراء لمصر 750 مليون دولار بأجل استحقاق قدره خمس سنوات[45]. وللاستفادة من مصادر التمويل الجديدة، تنوي مصر إصدار سندات سيادية متوافقة مع الشريعة الإسلامية (صكوك) في عام 2022.

وأصبح من الضروري معالجة العقبات التي تحول دون تعزيز التمويل المستدام والتمويل المناخي، وذلك لتأمين الموارد اللازمة لتمويل الانتقال المنشود. وتشمل هذه العقبات، على سبيل المثال لا الحصر، عدم وجود إطار تنظيمي داعم، إذ لم تُسن لوائح مالية واضحة متعلقة بالمناخ. وعلاوة على ذلك، أُعدت المبادئ البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة كإطار توجيهي مرجعي يُعتمد على أساس طوعي من قبل مقدمي التمويل والمستثمرين، وليس كشرط إلزامي للحصول على التمويل أو للإبلاغ والإفصاح. ونظراً إلى عدم التطبيق الصارم لقواعد الاستدامة ومتطلباتها، فقد تؤدي معالجة المخاطر البيئية والاجتماعية إلى تقليل حوافز المؤسسات المالية للالتزام بالإرشادات المتعلقة بالاستدامة حتى تستطيع الصمود بشكل أفضل أمام منافسيها من المؤسسات الأكثر تساهلاً في الالتزام بتلك الارشادات[46].

ويأتي هذا بالإضافة إلى غياب نظام حوافز داعم لتمويل الانتقال إلى اقتصاد أخضر أكثر شمولاً ومرونة. فلم تُقدم أي حوافز صريحة للمؤسسات المالية لتعزيز مشاركتها في جعل القطاع المالي صديقاً للبيئة ولتوسيع نطاق ممارسات التمويل المستدام. ويمكن تحقيق ذلك من خلال عدد من الإجراءات، مثل معدلات الفائدة التفضيلية وسياسات تخصيص الائتمان، التي نُفذت في بلدان مثل بنغلاديش والهند. ولربما أدى عدم الوعي بمزايا التنمية المستدامة عموماً، والتمويل المستدام خاصةً، إلى استمرار أنماط غير مستدامة من جانب المستهلكين والمنتجين والمستثمرين، وإلى الحد من تدفق الموارد المالية الشحيحة نحو المشاريع الاستثمارية الخضراء وذات المسؤولية الاجتماعية.

فضلاً عن ذلك، أدى الافتقار إلى بيانات عالية الجودة، والمقاييس، ومعايير التصنيف، والتعريفات، والمنهجيات المُعدة جيداً والمتعارف عليها إلى الحد من قدرة الجهات المعنية على التأقلم بكفاءة مع المخاطر والفرص المتاحة. وأعاق هذا الافتقار بدوره عملية زيادة التمويل المستدام بشكل عام، وتمويل العمل المناخي بشكل خاص، في مصر والمنطقة ككل. هذا ويُعد التبني التدريجي لتصنيف كل من التمويل المستدام والتمويل المناخي أمراً أساسياً لتمكين هيئات إدارة القطاع المالي، ومقدمي التمويل، والمستثمرين من القطاع الخاص من فهم القضايا المتعلقة بالاستدامة وبتغيُّر المناخ بشكل أفضل، والاستجابة بشكل أكثر كفاءة لاحتياجات السوق، والاستفادة بشكل مناسب من الفرص الناشئة. وفي هذا الصدد، يمكن للبلدان العربية أن تتعاون على إعداد تصنيف مالي إقليمي مستدام يكون أكثر ملاءمة لاحتياجات تمويل التنمية المستدامة في المنطقة.

وضع البنك المركزي المصري والهيئة العامة للرقابة المالية مبادئ توجيهية وأطر عمل لزيادة التدفقات المالية المستدامة نحو الاستثمار الصديق للبيئة والمسؤول اجتماعياً.

6. التوجه نحو التصدير

يُعد التوجه نحو التصدير أحد الركائز الأساسية لتنفيذ السياسة الصناعية الناجحة من أجل التنمية المستدامة، إلى جانب التوطين والرقمنة والتمويل والاستثمار، ويمكن اعتبار تحفيز التصدير عاملاً مساعداً لتسريع تحقيق أهداف التنمية المستدامة نظراً لتأثيره الإيجابي على عدد من العوامل، تشمل توفير فرص العمل، لا سيما لقطاع المؤسسات الصُغرى والصغيرة والمتوسطة من خلال الروابط الخلفية والأمامية مع الشركات الكبرى، وتحفيز الاستثمار في البحث والتطوير والابتكار، وتحسين التكنولوجيا، وتسريع نقل المعرفة، وتحسين الاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي تحفيز المنافسة في السوق وزيادة المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة.

وكان أداء مصر في مجال الصادرات والواردات متواضعاً مقارنةً بالبلدان النظيرة، مثل كمبوديا وفيتنام. فقد بلغت صادرات مصر من السلع والخدمات بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي، في المتوسط، أقل من 17 في المائة خلال الفترة 2009-2019، بينما بلغ متوسط صادرات كمبوديا أكثر من حوالي 60 في المائة، وصادرات فيتنام أكثر من 84 في المائة خلال الفترة نفسها (الشكل 179)[47].

أما بالنسبة للواردات من السلع والخدمات، بلغ متوسط معدل واردات مصر بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 25.4 في المائة مقارنة بـ 63.1 في المائة و87.5 في المائة في كمبوديا وفيتنام، على التوالي، خلال الفترة نفسها (الشكل 180).

ويوضح الشكل 181 تركيبة الواردات السلعية في مصر لعام 2019، حيث مثلت المعدات 12.79 في المائة فقط منها. أما غالبية الواردات فقد كانت عبارة عن مواد أولية وسلع وسيطة.

وأظهرت تركيبة الصادرات المصرية انحيازاً نحو المنتجات التقليدية والمواد الخام، وهو ما قلل المكاسب المرتبطة بتصدير منتجات ذات قيمة مضافة أعلى[48]. ومن المهم، في هذا الصدد، تقوية الصلة بين السياسات الخاصة بالتجارة والسياسات الأخرى لزيادة تنوع ومستوى تعقيد الصادرات، ومن ثم مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. يمكن لتبني سياسات على مستوى الاقتصاد ككل أو ما يسمى بالسياسات الأفقية والتي يتم تطبيقها على نطاق واسع في البلاد بدلاً من الاستهداف القطاعي، أن يعزز تنويع الصادرات ورفع مستوى تعقيدها. وقد أصبح تعزيز إطار السياسات المتعلقة بالتعليم والعمل والحوكمة والمؤسسات والبنية التحتية والجهوزية التكنولوجية والتجارة المفتوحة، أساسياً لتنويع الصادرات ورفع مستوى تعقيدها وزيادة قيمتها المضافة ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي[49].

الشكل 179. الصادرات من السلع والخدمات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

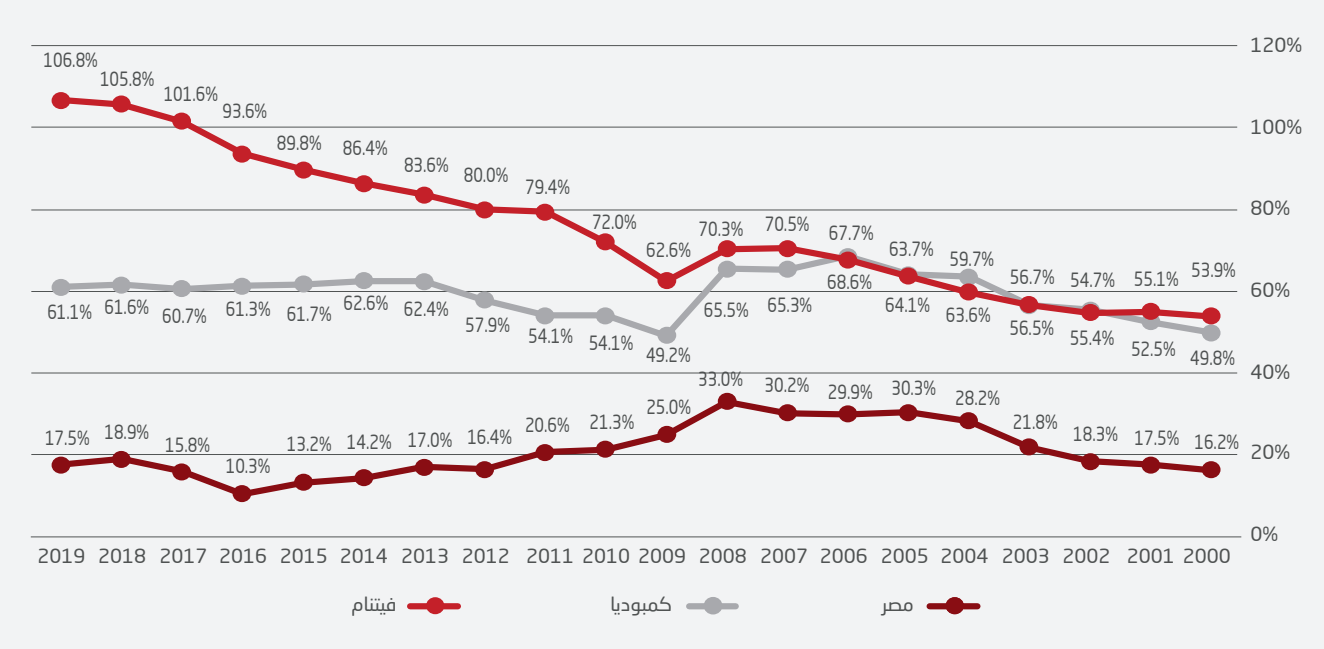

المصدر: Mohieldin, 2021e and World Development Indicators. Accessed on January 2022.

الشكل 180. الواردات من السلع والخدمات، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي

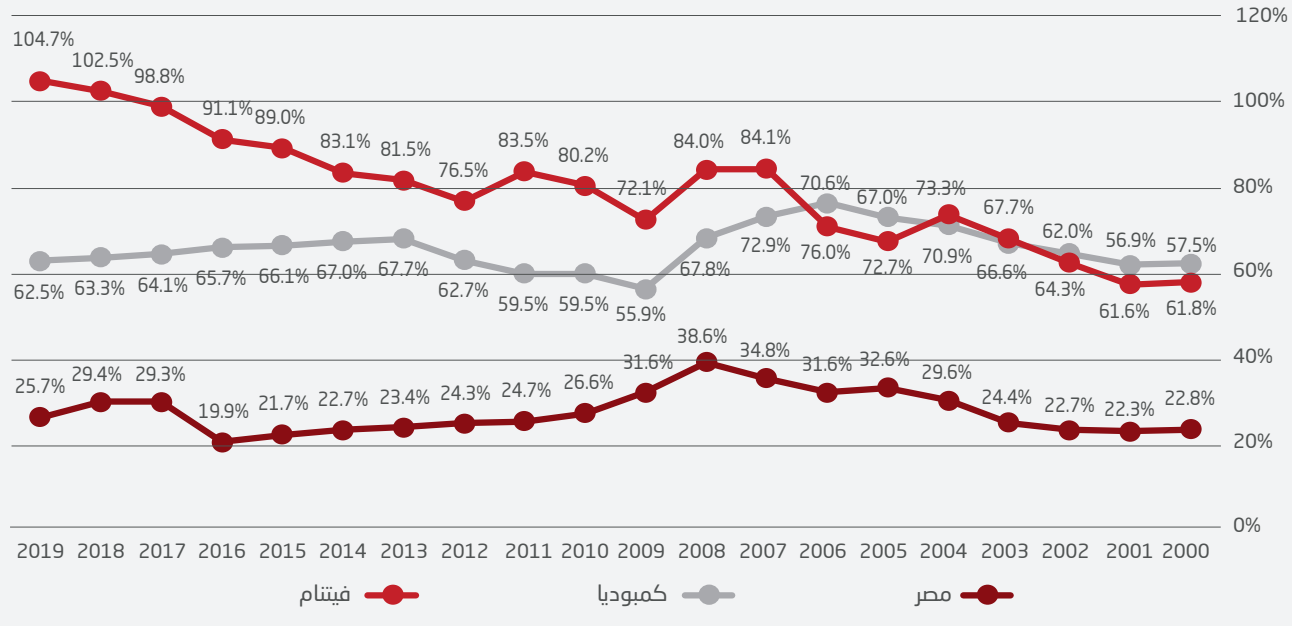

المصدر: Mohieldin, 2021e ومؤشرات التنمية العالمية. تم الاطلاع عليها في كانون الثاني/يناير 2022.

الشكل 181. واردات مصر في عام 2019

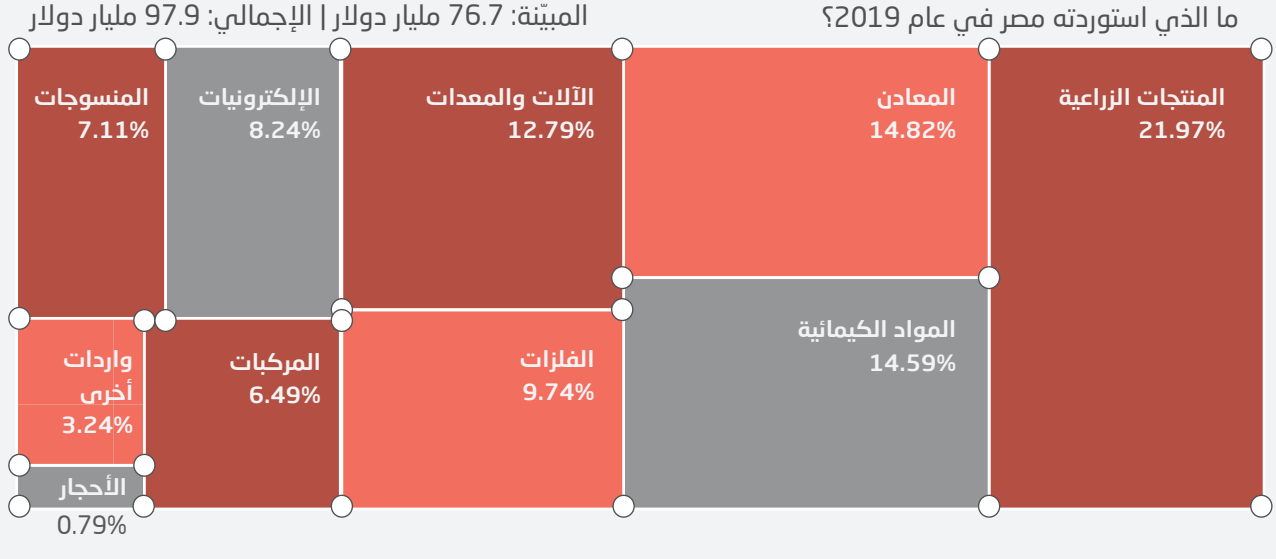

المصدر: Harvard Growth Lab.

ملاحظة: تجدر الإشارة إلى أن النسب المئوية توضح وزن كل فئة استيراد من إجمالي حجم الواردات السلعية في عام 2019.

وتعد أطر السياسات القوية مهمة أيضاً لتعزيز الاستفادة من التقارب الجغرافي من الشركاء التجاريين وتقصير المسافات بشكل فعلي من خلال تعزيز الاتصال بين الدول عبر أنظمة نقل أفضل، ولوجستيات فعالة، وتخفيف الحواجز التجارية، وتعزيز اعتماد التكنولوجيا من خلال برامج التبادل التعليمي، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل دعم الاقتصاد الرقمي. ويعد هذا الأمر مهماً بشكل خاص في حالة التجارة البينية للدول العربية التي وصل متوسطها

في السنوات الخمس الماضية إلى حوالي 12 في المائة من إجمالي التدفقات التجارية من الدول العربية[50]. وسيكون من شأن هذه الإصلاحات أن تُعزز تنويع الصادرات المصرية ورفع مستوى تعقيدها، وهي خطوة في الاتجاه الصحيح للتقدم في الخطة الطموحة لزيادة الصادرات إلى 100 مليار دولار.

7. الاستثمار الأجنبي المباشر

يجب أن يُعزز التوجه نحو التصدير برؤية متسقة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر التأسيسي، والذي تشمل فوائده توليد تدفقات رأس المال، وخلق فرص العمل، واستقدام التكنولوجيا المبتكرة، وتحسين المهارات، وزيادة الإنتاجية، وتعزيز مشاركة الدولة المضيفة في سلاسل القيمة العالمية. لكن هذه الفوائد لن تتحقق تلقائياً، فهي تستلزم تدابير هادفة لجذب مكاسب الاستثمار الأجنبي المباشر، وضمان بقائها، وتعظيم الاستفادة منها. ويتمثل أول التدابير وأهمها لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في إعداد استراتيجية حكومية عالية المستوى، تُترجَم إلى مهام وخطط وسياسات لجذب الاستثمار، وينبغي أن تركز هذه التدابير على البحث عن استثمارات طويلة الأمد وتقديم مزيج مناسب من الحوافز لتعزيز روابط الاستثمار الأجنبي المباشر بالشركات المحلية. ويجب أن تركز هذه الحوافز أيضاً على الاستثمار في تطوير المهارات ونقل التكنولوجيا، وفي نهاية المطاف تشجيع زيادة القيمة المضافة المحلية[51].

كما يجب أن تستند استراتيجية تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر إلى إطار عمل وطني ودون وطني فعّال، يستوعب القدرات والمميزات النسبية للمناطق المحلية المختلفة داخل البلاد. من شأن هذا الإطار أن يضمن خدمة متميزة للمستثمرين المحتملين خاصةً فيما يتعلق باختيار الموقع وإنشائه. هذا الأمر ضروري خاصةً في الحالة المصرية حيث يتسم الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تركّز كبيرة، إذ تستحوذ خمس محافظات فقط على 90 في المائة من حجم الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما تبلغ حصة مجمل المحافظات الاثنتي والعشرين المتبقية 10 في المائة فقط، وهو ما يشير إلى وجود إمكانات غير مستغلة[52]. يجب أن تتبنى السياسات والحوافز ذات الصلة توجهاً قوياً يركز على المستثمر، جنباً إلى جنب مع مشاركة القطاع الخاص.

وينبغي أن ترحب استراتيجية الاستثمار الأجنبي المباشر بجميع أنواع الاستثمار التأسيسي مع ضمان تحقيق أقصى استفادة من أنواع الاستثمار المختلفة، التي يمكن تلخيصها كالتالي:

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يسعى للحصول على الموارد الطبيعية والصناعات الاستخراجية: بالنسبة لهذا النوع، من الضروري ضمان أن تكون الاستثمارات مندمجة بشكل مناسب في النظام الاقتصادي الأكبر. وينبغي أن تسعى السياسات إلى جذب استثمارات أجنبية مباشرة شاملة في قطاع الصناعات الاستخراجية التي تعزز عدداً من الروابط مع الاقتصاد المضيف للمساهمة في خلق الوظائف. وهذا من شأنه أن يشجع أيضاً على زيادة القيمة المضافة المحلية لتعزيز التنمية الاقتصادية في أسفل سلسلة القيمة، مع إتاحة الفرصة لتطوير القدرة التصنيعية.

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستفيد من حجم السوق المصرية، والمتخصص في السلع والخدمات الاستهلاكية: بالنسبة لهذا النوع، من الضروري تحفيز المستثمرين للاعتماد على المنتجات الوسيطة المحلية وتعزيز تأثيرها على التوظيف، بالإضافة إلى الالتزام بالقواعد البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة. وتظهر التقديرات أنه بينما تشكل الشركات المتعددة الجنسيات مصدراً مهماً للإيرادات للموردين المحليين، لا يزال المجال مفتوحاً للشركات التابعة لها لتمثل سوقاً أكبر للموردين المصريين، خاصةً مقارنةً بإندونيسيا أو الأردن.

الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يتطلب التكنولوجيا العالية ومكونات البحث والتطوير: يجب أن تعمل مصر على جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يستخدم البحث والتطوير والتكنولوجيا والابتكار والذي يمكنه المساهمة بشكل أكبر في زيادة الصادرات. ويعد هذا الاستثمار الأعلى من حيث القيمة المضافة محلياً وله آثار إيجابية هي الأكبر على الاقتصادات المضيفة.

8. مشاركة القطاع الخاص

أصبح الدور المركزي للقطاع الخاص في تمويل أهداف التنمية المستدامة في مصر أمراً مسلّماً به، ليس فقط لتعبئة الموارد النادرة، ولكن أيضاً لتعزيز المعرفة الفنية ونقل التكنولوجيا المرتبط عامةً بالاستثمار الخاص. ولتحقيق هذه الغاية، ينبغي معالجة حواجز السوق التي تحول دون زيادة مشاركة القطاع الخاص في المشاريع المسؤولة اجتماعياً والصديقة للبيئة، وذلك من خلال تحديد فرص الاستثمار وإعداد المشاريع القابلة للتمويل. ويجب أن تعكس هذه المشاريع الاحتياجات والأولويات الوطنية التي تُحدد جيداً وتُحدث بشكل منتظم خلال مراحل التخطيط الوطني وإعداد الموازنة العامة للدولة.

وفي هذا الصدد، فإن المواءمة بين الحوافز الخاصة والمصالح العامة أمر بالغ الأهمية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال آليات الهندسة المالية، مثل التمويل المختلط، وخطط الشراكة الجيدة بين القطاعين العام والخاص التي يمكن أن تضمن مستوى مناسباً من تقاسم المخاطر بين القطاعين، ويمكن أن يؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة حصة الاستثمار الخاص في المشاريع ذات الجاهزية التجارية المنخفضة، حيث تكون تكاليف المعاملات كبيرة، وتكون القيمة المعرضة للخطر عالية، بينما قد تكون عائدات السوق غير مؤكدة. وفي حين أن مصر قد نجحت في زيادة مشاركة القطاع الخاص في قطاعي الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة، لا بد من إيلاء اهتمام خاص بتعبئة الاستثمار الخاص في مشاريع التكيف وبناء القدرة على التصدي، التي قد يكون لها طابع المنفعة العامة مع فترة سداد طويلة، ولا يُنظر إليها عادةً كفرص استثمارية مربحة. هذا بالإضافة إلى أهمية زيادة مشاركة القطاع الخاص في القطاعات الاجتماعية، كالصحة والتعليم، التي تُعد من أولويات خطة التنمية الوطنية.

وقد تزايد الاستثمار العام باطراد، خلال السنوات القليلة الماضية، إذ بادرت الدولة إلى تنشيط وتشجيع الاقتصاد والعمل كداعم لتنفيذ الاستثمار المسؤول على مستوى الدولة. وقد شمل هذا الاستثمار بناء بنية تحتية مرنة في جميع أنحاء مصر، وإنشاء مدن مستدامة جديدة، (مثل العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العلمين)، وتطوير مجتمعات سكنية جديدة للشرائح الأكثر حرماناً في المجتمع.

لكن المشاركة المرتفعة من جانب الدولة في النشاط الاقتصادي قد تؤدي إلى الحد من مشاركة القطاع الخاص عن غير تعمّد. وقد يكون هذا بسبب الارتباك الناتج عن دور الدولة كمستثمر بالإضافة إلى دورها كمنظم يفرض انضباط السوق ويعالج إخفاقاته. وقد يكون الإعلان الواضح عن دور الدولة كداعم ومحفز، وهو أمر تشتد الحاجة إليه خاصة في وقت الأزمات والركود الاقتصادي، أساسياً في خلق اليقين والقضاء على أي لبس حول أهمية القطاع الخاص كشريك رئيسي في تمويل أهداف التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيقها.

إضافة إلى ذلك، قد تبرز الحاجة إلى تبني نموذج واضح للمشاركة في الأعمال، يعتمد على نظام "إشارة مرور" بسيط ومحدد جيداً، إذ يمكن استخدام الإشارات لتصنيف الاستثمارات إلى ثلاثة مجالات مختلفة: المنطقة الخضراء تضم مشاريع المشاركة الكاملة للقطاع الخاص في ظل لوائح السوق الفعالة؛ والمنطقة الحمراء تشمل قطاعات مقيدة، نظراً لاعتبارات معينة كتلك المتعلقة بالأمن القومي؛ والمنطقة الصفراء وتشمل المجالات التي تتطلب التشاور ووجود شراكات محددة بين الدولة وقطاع الأعمال.

هـ. الخلاصة والتوصيات للسياسات العامة

يعتمد نجاح مصر في تحقيق أهدافها التنموية الوطنية إلى حد بعيد على عدد من العوامل، ومنها: اعتماد إطار سياسة شامل ومتماسك ومتكامل جيداً، وتأمين الموارد اللازمة، والتركيز على الأهداف ذات الأولوية وذات الفوائد الإيجابية غير المباشرة، والروابط البينية القوية مع أهداف التنمية المستدامة الأخرى، وإشراك كافة الجهات المعنية. وكما ذُكر سابقاً، فمن الضروري التأكيد على أهمية الاستثمار في رأس المال البشري والبنية التحتية والقدرة على الصمود. ويعتمد هذا الأمر إلى حد كبير على توافر ثلاثة عوامل حاسمة: البيانات والأدلة الموثوقة، والتمويل الكافي، والتنفيذ الفعال لاستراتيجيات التنمية وسياساتها ومشاريعها. وهو ما سيؤدي إلى ضمان استدامة مشاريع التنمية في مصر وقدرتها على الاستجابة للواقع الجديد، كما هو مبيّن في الشكل 182.

الشكل 182. إطار عمل شامل ومتكامل للسياسات

المصدر: Mohieldin, 2021a.

ويقترح التقرير عدداً من التوصيات لكل مجال من المجالات التي نوقشت في الفصول المختلفة، وذلك كالتالي:

الحد من الفقر وعدم المساواة وتعزيز الحماية الاجتماعية:

أ. الهدف 1: القضاء على الفقر والهدف 10: الحد من أوجه عدم المساواة:

- ضمان المساواة في الحصول على الصحة والتعليم الجيد والتكنولوجيا والفرص الاقتصادية للجميع.
- معالجة مسألة المساواة بين الجنسين وذلك بضمان وصول المرأة بالتساوي إلى الفرص الاقتصادية والموارد المستدامة للدخل، خاصة في المناطق الريفية.
- الحد من عدم المساواة الجغرافية من خلال ضمان الاستثمار الكافي في البنية التحتية الاجتماعية والمادية للمناطق الريفية والحضرية في جميع المحافظات.
- ضمان التنويع من خلال زيادة الاستثمار في التصنيع والمشاريع الزراعية والبنية التحتية.

ب. نظام الحماية الاجتماعية:

- توسيع برامج شبكة الأمان الاجتماعي أفقياً ورأسياً عن طريق إضافة مستفيدين جدد وزيادة حجم المزايا (باستخدام مؤشر للتضخم)، مع إعادة النظر في طرق استهداف شبكات الأمان الاجتماعي.
- تطوير استراتيجية تواصل واضحة للاستجابة للحماية الاجتماعية.

- تحسين القدرات الفنية والإدارية للأخصائيين الاجتماعيين العاملين في الخطوط الأمامية وتعزيز الاستثمار في موارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- رفع كفاءة الوصول من خلال بناء قاعدة بيانات شاملة للعمال غير الرسميين، باستخدام السجل الوطني الموحد وربطه بالسجل المدني.
- دمج الحماية الاجتماعية في سياق السياسة الأشمل، ضمن نهج متكامل لتعزيز الاستجابة للأزمات والمخاطر.
- تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية لمد الحماية الاجتماعية بناءً على مزيج مناسب من التحويلات الممولة من الضرائب والمساهمات.
- الإسراع في تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل لضمان التغطية الصحية الشاملة.

إطار التمويل الوطني المتكامل والتدفقات المالية العامة:

أ. إطار التمويل الوطني المتكامل:

- المحافظة على الجهود الحالية في الركيزتين الأولى والثانية لإطار التمويل الوطني المتكامل: التقييم والتشخيص، واستراتيجية التمويل، وتُكمَّل الدائرة بتفعيل الركيزتين الثالثة والرابعة: الإشراف والمراجعة إلى جانب الحوكمة والتنسيق.
- ضمان الاتساق فيما بين سياسات التمويل العام والخاص، وتعزيز التعاون بين الجهات الفاعلة في مجالات التمويل.
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق تجاه أهداف التنمية (التعليم، والرعاية الصحية، والبنية التحتية المادية والرقمية)، مع ضمان اعتماد نهج شراكة شامل بين القطاعين العام والخاص من أجل تعبئة الاستثمار الخاص.
- الاستمرار في المسار الحالي لضبط أوضاع المالية العامة وتخفيف الاعتماد على الاقتراض الخارجي والتدفقات الخارجية المتقلبة لمعالجة دينامية العجز المزدوج في الموازنة الحكومية وفي الحساب الجاري.
- تعزيز البيانات وتوفيرها لمصادر التمويل الأخرى، كتمويل العمل المناخي والتعاون بين بلدان الجنوب والعمل الخيري.

ب. السياسات المالية والموارد العامة المحلية:

- إصلاح نظام إدارة المالية العامة. في جانب النفقات، تدعيم الموازنة القائمة على البرامج وعلى الأداء، والعمل على تطوير إطار للإنفاق متوسط المدى.
- الاستثمار في نظام الإدارة الضريبية من حيث الشفافية، والكفاءة، وجهود التحصيل، والإنفاذ، والامتثال مع التحديد الاستراتيجي للمزيج الضريبي الأمثل بناء على الهياكل الاقتصادية والاجتماعية الوطنية وعلى الأولويات السياسية الوطنية.
- دعم دور السياسة المالية في تحقيق الأهداف البيئية للتنمية المستدامة.
- تعزيز التحول نحو نظام مالي يعتمد أكثر على اللامركزية لضمان التنفيذ السلس لأهداف التنمية المستدامة على المستويين الوطني والمحلي.
- تحديث مفهوم المساءلة في الموازنة ليشمل تأثير الإنفاق الحكومي على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

ج. التدفقات العامة الخارجية:

- تعزيز الجهود من خلال تبني إطار لسياسة تعاون من أجل التنمية الوطنية، يغطي نطاقاً أوسع من الموارد المالية الخارجية: المساعدة الإنمائية الرسمية وغيرها، من أجل دعم أفضل لإطار التمويل الوطني المتكامل، وزيادة تماسك التعاون الإنمائي وفعاليته، وتحديد أدوار ومسؤوليات واضحة لكافة الجهات المعنية.
- تعظيم الاستفادة من تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية للأغراض التحفيزية، واستخدامها كأداة فعالة لزيادة الاستثمارات الخاصة وتعظيم التمويل من أجل التنمية.
- رسم خارطة طريق للتمويل المختلط، تركز على مشاريع وقطاعات التنمية ذات الأولوية الوطنية التي يمكنها الاستفادة من نموذج التمويل هذا.

- تشكيل آلية مخصصة لدعم معالجة التدفقات المالية غير المشروعة بنهج أكثر اتساقاً وتعزيز النزاهة المالية من أجل التنمية المستدامة.
- تعزيز المساعدة الفنية، وتطوير القدرات، وتبادل المعرفة المرتبطة بالتعاون الإنمائي.
- تعزيز تنسيق التعاون الإنمائي وإدارة المعلومات من خلال تكنولوجيا المعلومات المتقدمة ونظم البيانات لإدارة المساعدة الإنمائية الرسمية والتدفقات المماثلة.

د. إدارة الدين العام:

- ضمان مسار انحداري للدين العام، المحلي والأجنبي، كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وكذلك لخدمة الدين كنسبة مئوية من صادرات السلع والخدمات.
- منح الأولوية للاقتراض بالعملة المحلية لخطوط التمويل التي ليس لها عوائد أجنبية، وذلك في إطار حدود رشيدة.
- زيادة إمكانية التداول والسيولة لأدوات الدين وتقوية الأسواق المالية في مصر لتمويل فجوات الإنفاق على أهداف التنمية المستدامة.
- بلورة تدابير رشيدة وتعزيز الإطار المؤسسي لإدارة الأنواع الجديدة من أدوات التمويل المبتكرة، كالسندات السيادية الخضراء، والصكوك الإسلامية، ومقايضة الديون مقابل العمل المناخي/أهداف التنمية المستدامة.
- تدعيم إدارة مخاطر المالية العامة وتحسين القواعد المالية وقواعد الدين لتعزيز شفافية الديون والمساءلة والإبلاغ.

قطاعا الأعمال والمال:

أ. قطاع الأعمال:

- ترجمة إطار عمل التخطيط الوطني إلى مقاييس كمية لتحديد الفجوات والاستثمارات المطلوبة، وإبراز إمكانات الاستثمار الخاص من خلال تشارك المعلومات.
- تعزيز أوجه التكامل وتقليص الاختلاف بين الاستراتيجيات القطاعية وتحديد أولويات الاستثمار المشترك لتعظيم الأثر الإنمائي.
- تطوير استراتيجيات تيسير وترويج الأعمال، التي تستهدف القطاعات ذات الأولوية، مع التركيز على الاستثمار الاستباقي في أهداف التنمية المستدامة.
- إنشاء منصة وطنية للتعامل مع القطاع الخاص في قضايا الاستدامة والاقتصاد الأخضر مع التركيز على الإمكانات القطاعية والجغرافية.
- إدراك إمكانات الشراكة بين القطاعين العام والخاص من خلال نهج جديد قائم على أفضل الممارسات الدولية، وإعادة النظر في المسؤوليات المؤسسية والحوكمة والتنسيق بين الكيانات العامة، وتعزيز نهج تشجيع الاستثمار في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص.
- اعتماد نموذج واضح لمشاركة الأعمال مع القطاع الخاص يقوم على نظام واضح المعالم محدد بألوان "إشارات المرور":
  - مجالات المشاركة الكاملة للقطاع الخاص في ظل اللوائح الفعالة (أخضر).
  - مجالات الشراكات الممكنة مع الدولة (أصفر).
  - مجالات يُحظر فيها العمل بوضوح (أحمر).
- مواءمة اختصاصات المناطق القائمة: الاقتصادية والاستثمارية والحرة والصناعية، مع أهداف التنمية، على المستوى الوطني وعلى مستوى المحافظات والقطاعات، وفي الوقت ذاته تعزيز ترويج الصادرات، ومشاركة القطاع الخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، والاندماج في سلاسل القيمة العالمية.
- التأكد من أن الاستثمار والإنتاج صديقان للبيئة وذكيان، ومدعومان بالرقمنة والابتكار والإمدادات اللوجستية الفعالة.
- تعزيز دمج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في الاستراتيجيات والعمليات الأساسية لقطاع الأعمال من خلال اللوائح والحوافز الفعالة وعرض بعض الأمثلة الجيدة لامتثال الشركات في سياق التحضير لمؤتمر الأطراف السابع والعشرين لاتفاقية الأمم المتحدة لتغيُّر المناخ.

ب. القطاع المالي:

- وضع سياسة شاملة للتنمية المالية لدعم تمويل طموحات رؤية 2030 والاستراتيجية التنموية اللازمة، لما لذلك من أهمية كبيرة لاستكمال متطلبات تمويل التنمية الذي يعتمد على اللوائح الفعالة والسوق التنافسية والإطار الملائم للسياسة.
- تعزيز دور القطاع المالي في تمويل الاستثمار المسؤول اجتماعياً والصديق للبيئة من خلال:
  - تقديم حوافز لإدماج الاعتبارات البيئية والاجتماعية وتلك المتعلقة بالحوكمة في أنشطتها.
  - ضمان امتثال القطاع المالي للقواعد الجديدة المتعلقة بالاستدامة، وفقاً لما أبلغ به فريق العمل المعني بالافصاحات المالية المتصلة بالمناخ.
- إدخال إصلاحات تنظيمية، لا سيما تلك المتعلقة بالترخيص لتعزيز مشاركة مقدمي الخدمات المالية غير المصرفية وتحسين مجالات الخدمات المالية، مثل التأمين والتأجير، مع أهمية الاسترشاد بالمعايير الدولية.
- مواصلة الاستثمار في النظم البيئية المبتكرة لدعم خدمات التكنولوجيا المالية وكذلك رواد الأعمال في القطاعات الناشئة.
- وضع استراتيجية لزيادة فرص الوصول إلى الإنترنت مع الترويج للبنوك القائمة بذاتها من دون فروع، والخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول وغيرها من التقنيات الناشئة الأخرى التي تضمن "عدم إهمال أحد".

التجارة:

- تطوير وتنفيذ استراتيجية تصدير تصاحبها تدابير ملموسة لتحقيق المستهدف من صادرات السلع التي تبلغ قيمتها 100 مليار دولار، مع الاستفادة من الميزة التنافسية والتقارب الجغرافي.
- تنويع الصادرات ورفع مستوى تعقيدها ومساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي من خلال تعزيز السياسات المتعلقة بالتعليم والعمل والحوكمة والمؤسسات والبنية التحتية والجاهزية التكنولوجية والتجارة المفتوحة.
- تعزيز التجارة مع الشركاء الإقليميين، بما في ذلك الدول العربية والأفريقية والأوروبية.
- الاستفادة من الأسواق الجديدة من خلال تعزيز الربط عبر أنظمة نقل محسنة، وإمدادات لوجستية فعالة، وتخفيف الحواجز التجارية، وتعزيز اعتماد التكنولوجيا والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدعم الرقمنة.
- تقديم الدعم المؤسسي لتمويل الصادرات، وتعزيز الائتمان وتحسين الضمانات لدعم ترويج الصادرات.
- تقديم حوافز خاصة للاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعزز الابتكار والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وإضافة قيمة أعلى لتعزيز التوجه نحو التصدير.
- زيادة الاستثمار المحلي والأجنبي في قطاعات التصنيع والقطاعات ذات الأولوية من أجل الاندماج بشكل أفضل في سلاسل القيمة العالمية.

العلوم والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة:

- اعتماد استراتيجية ابتكار وطنية شاملة تضمن التشغيل المستدام من خلال تحديد آليات إنفاذ وأهداف قابلة للقياس، وتُشرك الجهات المعنية، وتعالج القضايا المنهجية.
- تحسين الروابط بين أولويات التنمية الوطنية والبحث والتطوير على المستويين العام والخاص.
- رفع مستوى مناهج التعليم الابتدائي والإعدادي من خلال إدخال موضوعات تدعم العلوم والتكنولوجيا والابتكار، مثل التفكير العلمي وطرق البحث والذكاء الاصطناعي ومهارات تكنولوجيا المعلومات.
- تأمين الاستثمارات المطلوبة في البنية التحتية الرقمية بالشراكة مع قطاع الأعمال لتعزيز الأهداف الوطنية للتحول الرقمي.
- مواصلة المسار الحالي للتحول الرقمي للخدمات الحكومية مع تحسين الجودة وإمكانية الوصول وشمولية النظام البيئي الرقمي.

- تعزيز الإطار التنظيمي لمعالجة المخاطر الناشئة المرتبطة بالرقمنة، مثل الأمن السيبراني.

البيانات ونظم البيانات:

- بناء القدرات لإدارة جمع البيانات وعمليات تدفقها.
- ضمان دمج أكبر لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة في المسوحات الدورية.
- إنشاء معايير ملزمة خاصة بوتيرة تحديث بيانات أهداف التنمية المستدامة ومستوى تفصيلها، بما في ذلك البيانات على مستوى المحافظات.
- تعزيز الإفصاح عن بيانات أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب وبشفافية، وبتيسير الوصول إليها.
- إنشاء قاعدة بيانات شاملة ومتكاملة جيداً حول أهداف التنمية المستدامة.
- تطوير مبادرات لاستخدام البيانات الضخمة لرصد وتقييم تأثير مشاريع التنمية.
- اعتماد إصلاحات تشريعية تساهم في تعزيز الحوكمة، لا سيما القوانين المتعلقة بحرية تداول المعلومات وأمن البيانات.

توطين التنمية:

- الاستفادة من استثمارات مبادرة حياة كريمة من خلال تعزيز إنتاجية المحافظات والقدرة التنافسية النسبية لضمان أن يصبح ريف مصر الحديث التنمية مساهماً رئيسياً في الإنتاج وخلق فرص العمل وتوجُّه الاقتصاد نحو التصدير.
- ضمان مشاركة الجهات المعنية المتعددة لملكية أهداف التنمية ومقاصدها، باتباع النهج التشاركي الذي اعتمدته مبادرة حياة كريمة.
- إنتاج بيانات متسقة ومنظمة ومفصلة بشأن مؤشرات أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.
- بلورة أطر للسياسات والحوكمة حسنة الاندماج، تقوم على مبادئ الحكم الذاتي المحلي.
- اعتماد نظام بيئي مالي كفء لتوطين أهداف التنمية المستدامة من خلال ضمان المخصصات الموازنية الكافية وتعزيز القدرة المحلية على تعبئة الإيرادات.
- قياس أثر التدخلات على أهداف التنمية المستدامة على مستوى المحافظات.

الحواشي

1. Mohieldin, 2021c. تستند هذه المعلومة إلى مقابلة مع محمود محي الدين، المدير التنفيذي بصندوق النقد الدولي والمبعوث الخاص للأمم المتحدة لتمويل خطة التنمية المستدامة لعام 2030، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، 1202.
2. United Nations, 2021.
3. Mohieldin, 2021c، "Climate action"، و"life below water" و"life on land"، الأهداف 31، 41، 51 من أهداف التنمية المستدامة، تشكل خطة عمل متعددة الأبعاد من أجل الحفاظ على صحة وتنوع البيئة وفقاً لأحكام اتفاقية باريس لعام 5102.
4. Mohieldin and Shehata, 2021.
5. Mohieldin, 2021d.
6. Cabinet Office, Japan, n.d.
7. في كتابه المنشور مؤخراً "The Resilient Society"، أكد الاقتصادي ماركوس برونرماير على أهمية بناء المرونة لتعزيز قدرة الدول على تحمل الصدمات، كالأوبئة والأزمات الاقتصادية، بشكل أفضل. ويرى أن أفضل طريقة لحماية المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية هي الاستثمار في بناء وتعزيز القدرة على الصمود وآليات التعافي المرتبطة بها.
8. Mohieldin and Shehata, 2021.
9. PricewaterhouseCoopers, 2020.
10. Mohieldin and Shehata, 2021.
11. اُستخدمت هذه الخدمات أثناء الجائحة، ولكنها لم تكن متاحة على نطاق واسع، نتيجة لفجوة الوصول إلى الإنترنت، وخاصة في البلدان النامية. وتشير التقديرات إلى أن 68 في المائة من الأطفال في التعليم الابتدائي لم يتمكنوا من الوصول إلى التعليم عبر الإنترنت في البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة، مقارنة بـ 02 في المائة فقط في البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة.
12. United Nations Environment Programme and World Bank, 2017.
13. Saab and Sadik, 2018.
14. Mohieldin and Shehata, 2021.
15. United Nations, Inter-agency Task Force on Financing for Development, 2020 and 2021.
16. Sachs and others, 2021.
17. يناقش الفصل 1 حالة أهداف التنمية المستدامة في مصر ويركز على التقدم المحرز في الهدفين 1 و01.
18. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021a.
19. على سبيل المثال، نما دخل الأسرة بنسبة 61 في المائة في المناطق الحضرية، مقابل 31 في المائة في المناطق الريفية في الفترة بين 8102/7102 و0202/9102. كما ازداد إنفاق الأسر في المناطق الحضرية مقارنة بالمناطق الريفية خلال الفترة نفسها (وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية، مصر، 2021a).
20. يناقش الفصل 5 برامج الحماية الاجتماعية وشبكات الأمان في مصر.
21. يناقش الفصل 3 تطوير إطار التمويل الوطني المتكامل في مصر.
22. ينظر الفصل 4 في هيكل الموازنة في مصر، وعملياتها، وأولوياتها.
23. يعرض الفصل 12 القضايا المرتبطة بإطار التعاون الإنمائي الدولي في مصر، وقنواته، وشراكاته وفعاليته.
24. Mohieldin and Shehata, 2021. يناقش الفصل 6 دور قطاع الأعمال في مصر.
25. يوضح الفصل 7 دور القطاع المالي في مصر.
26. يتناول الفصل 9 قطاع التجارة في مصر وإمكانية أن يكون محركاً للنمو والتنمية المستدامة.
27. يقدم الفصل 01 مناقشة حول المشهد المصري للعلوم والتكنولوجيا والابتكار والرقمنة.
28. يناقش الفصل 11 جهود توطين أهداف التنمية المستدامة في مصر.
29. يوضح الفصل 2 أهمية الاستثمار في البيانات وأنظمتها في مصر.
30. Kamel, 2021.
31. Ministry of Planning and Economic Development, 2018 and 2021.
32. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021a.
33. UNDP and the Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021.
34. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021a.
35. World Economic Forum, 2020.
36. Kamel, 2021.
37. المرجع نفسه.
38. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021a.
39. Kamel, 2021.

40. Ministry of Planning and Economic Development, Egypt, 2021a.
41. Amin-Salem and others, 2018; Gable and others, 2015. استند هذا العمل إلى تقرير البنك الدولي (5102) "مسارات لأهداف التنمية المستدامة: الإطار والتطبيقات القطرية" "Trajectories for Sustainable Development Goals: Framework and Country Applications"، الذي يسلط الضوء على التحديات المختلفة المرتبطة بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة وتوافر البيانات وكذلك شح الموارد المالية على المستوى القطري. كما أنه يستخدم إطاراً تمويلياً متكاملاً لتمكين صانعي السياسات من تقييم خيارات السياسة وأولويات الإنفاق بشكل أفضل عبر مختلف أهداف التنمية المستدامة بينما يُعالج عدد من القضايا، وتشمل: مجموعة أهداف التنمية القابلة للتحقيق بحلول عام 0302، وتعبئة الموارد المالية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة، والمجالات التي يجب أخذها بالاعتبار لتسريع التقدم في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.
42. وفقاً لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والبنك الدولي، "النظام المالي المستدام هو نظام مستقر ويخلق ويقيّم الأصول المالية ويتعامل معها بطرق تشكل الثروة الحقيقية لخدمة الاحتياجات طويلة المدى لاقتصاد مستدام وشامل يراعي جميع الأبعاد المتعلقة بتحقيق تلك الاحتياجات، بما في ذلك: المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية". أما بالنسبة لتمويل العمل المناخي، فهو منبثق عن التمويل المستدام وليس له تعريف واحد، وهو يشير إلى الموارد المالية التي حُشدت لتمويل الإجراءات الرامية إلى التخفيف من آثار تغيُّر المناخ والتكيف معها.
43. Egypt, 2015.
44. CBE, 2020c; Financial Regulatory Authority, Egypt, 2018.
45. Ministry of Finance, Egypt, 2020a.
46. El-Hawary, 2021.
47. Mohieldin, 2021e.
48. أكثر من 29 في المائة من صادرات مصر عبارة عن وقود معدني، وزيوت، وشموع، اعتباراً من عام 9102.
49. Salinas, 2021. استناداً إلى البحث الأخير الذي أجراه صندوق النقد الدولي.
50. الرقم يستند إلى أرقام مساهمات أكبر الشركاء التجاريين في تجارة الدول العربية للفترة الممتدة بين العامين 5102 و9102، وفقاً للتقرير الاقتصادي العربي المشترك، الصادر عن صندوق النقد العربي.
51. ILO, 2014; Phillips and others, 2021.
52. OECD, 2020a; Phillips and others, 2021.